مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٥٢

الاثنين، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد سومافيا	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	إيطاليا	السيد ترزي دي سانت أغاتا
	بوتسوانا	السيد نكعوي
	بولندا	السيد فلوسوفتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كويتا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/1996/257)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/1996/257)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وباكستان وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وكوبا وكولومبيا والكويت ولبنان وماليزيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والنرويج واليابان واليمن يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وبدعوة من الرئيس شغل السيد يعقوبي (إسرائيل) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد أبو نعمة (الأردن)، والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد خان (باكستان)، والسيد طانش (تركيا)، والسيد عبد الله (تونس)، والسيد لعمامرة (الجزائر)، والسيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد حلاق (الجمهورية العربية السورية)، والسيد رودريغيز باريا (كوبا)، والسيد غارسيا (كولومبيا)، والسيد أبو الحسن (الكويت)، والسيد مبارك (لبنان)، والسيد رجالي (ماليزيا)، والسيد السنوسي (المغرب) والسيد اللقاني (المملكة العربية السعودية)، والسيد بيورن ليان (النرويج)، والسيد تكاهاشي (اليابان)، والسيد عبادي (اليمن) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة صدرت بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1996/274 ونصها ما يلي:

"يشرفني أن أطلب أن يقوم مجلس الأمن، وفقا للممارسة التي درج على اتباعها، بدعوة السيد ناصر القدوة، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في المناقشة الجارية في مجلس الأمن بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس".

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين للاشتراك في المناقشة الجارية وفقا للنظام الداخلي للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة المقعد المخصص إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ من الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وهذا نصها:

"بصفتي رئيسا بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب دعوتي إلى المشاركة في المناقشة بشأن الحالة في الأراضي العربية المحتلة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن".

ولقد وجه مجلس الأمن، في مناسبات سابقة، دعوات إلى ممثلي هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة فيما يتصل بالنظر في مسائل مدرجة في جدول أعماله.

ووفقا للممارسة السابقة في هذا الشأن، أقترح أن يوجه المجلس دعوة، بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه

الداخلي المؤقت، لصاحب السعادة السيد رافان فرهادي، الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لغينيا لدى الأمم المتحدة، ونصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب أن يوجه مجلس الأمن دعوة، طبقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى صاحب السعادة السفير إنجين أ. أنساي، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الاسلامي لدى الأمم المتحدة، لحضور مناقشة المجلس للبند المعنون "الحالة في الأراضي العربية المحتلة"."

وقد صدرت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1996/277.

وما لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن المجلس يوافق على أن يوجه بموجب المادة ٣٩ دعوة إلى سعادة السيد أنساي.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ومجلس الأمن يجتمع استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1996/257.

أود أيضا أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/1996/235 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت لبعثة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول هو المراقب الدائم لفلسطين، وأعطيه الكلمة.

السيد القدوة (فلسطين): اسمحوا لي بداية أن أعبر عن تهنئتنا لكم سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هذا المجلس الموقر خلال هذا الشهر. إننا على ثقة من أنكم سوف تتمكنون من قيادة أعمال المجلس بكل نجاح وتوفيق. وبهذه المناسبة أود أن أتقدم أيضا بالشكر والتقدير لسعادة السفير لغويلا جوزيف ليغويلا المندوب الدائم لبوتسوانا، ورئيس المجلس خلال الشهر الماضي.

أود في البداية أن أعبر عن تقديرنا لأعضاء المجموعة العربية الشقيقة ورئيسها لهذا الشهر، المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة، على تقدمهم بطلب انعقاد هذه الجلسة لمجلس الأمن من أجل بحث الوضع الخطير في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وأن أعبر كذلك عن تقديرنا لأعضاء مجلس الأمن على استجابتهم لهذا الطلب، ولكل الدول الأعضاء التي أبدت اهتماما وقلقا تجاه الوضع. وأود أيضا أن أشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي على اهتمامه وعلى مساعيه الحميدة، بما في ذلك إحالة رسالة الرئيس ياسر عرفات إلى مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/1996/233.

يمر الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، بظروف بالغة الصعوبة، ازدادت خلالها معاناته اليومية بشكل لا يطاق نتيجة مجموعة من السياسات والتدابير التي اتخذتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في العديد من المجالات.

المجال الأول يشمل السياسة والتدابير الاسرائيلية المتعلقة بحركة الأشخاص والبضائع داخل الأرض الفلسطينية وكذلك الحركة الداخلة إليها والخارجة منها. وتشكل هذه السياسة والتدابير في واقع الأمر، عملية حصار للأرض الفلسطينية وخنق للشعب الفلسطيني واقتصاده. ولهذه السياسة عدة أبعاد من بينها منع الحركة أو التضييق عليها بين المدن والقرى الفلسطينية في الأرض الفلسطينية نفسها بما في ذلك بعض التضييقات في قطاع غزة. ومن بينها أيضا قطع تواصل الأرض الفلسطينية نتيجة عدم امتثال الجانب الاسرائيلي لإنشاء الطريق الآمن بين الضفة الغربية وغزة اللتين تمثلان وحدة إقليمية واحدة وفقا لإعلان

المبادئ لعام ١٩٩٣. ومن بينها فرض القيود على دخول الشعب الفلسطيني الى القدس الشرقية المحتلة بالرغم من الوضع الخاص للمدينة باعتبارها المركز الديني والاقتصادي والثقافي للشعب الفلسطيني.

ومن أبعاد تلك السياسة الاسرائيلية أيضا إغلاق الحدود الاسرائيلية أمام الفلسطينيين والسلع الفلسطينية ومنع دخول السلع الاسرائيلية الى الأرض الفلسطينية أو بعض أنحائها، وينطبق هذا على السلع المتجهة الى أو القادمة من طرف ثالث. ثم يأتي البعد الأخير وهو إغلاق حدود الضفة الغربية وغزة مع الأردن ومصر على التوالي، أو فرض تضييقات جدية على حركة الأشخاص والسلع عبرها. إن مجمل هذه الأبعاد للسياسة الاسرائيلية المذكورة والتي تم تفصيلها في رسالة البعثة المراقبة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، والموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة والواردة في الوثيقة S/1996/235، وكما هو واضح، تذهب أبعد كثيرا من منع العمال الفلسطينيين من كسب أرزاقهم بعد سنوات الاستغلال الطويلة التي تعرضوا لها من قبل اسرائيل. أنها في حقيقة الأمر تشكل تدميرا لأية إمكانية لإقامة اقتصاد فلسطيني حقيقي بما في ذلك منع التجارة الخارجية والسوق الحر. إن هذه السياسة الاسرائيلية تشكل في الواقع عزلا للأرض الفلسطينية عن العالم الخارجي سبب آلاما ومعاناة جدية وصلت في بعض الأحيان الى وفاة مرضى والى نقص حاد في السلع والمواد الأساسية. وبالإضافة الى ذلك فإن تلك الاجراءات قد اتخذت من قبل اسرائيل بشكل أحادي الجانب دون تنسيق مع الجانب الفلسطيني، وقد تم فرضها بشكل غير شرعي وباستخدام الوسائل العسكرية.

والمجال الثاني يشمل مجموعة من الاجراءات الاسرائيلية متعددة الأبعاد والتي تبدأ بعودة قوة الاحتلال الى نسف البيوت وحتى التهديد بالإبعاد، وهي تشمل أيضا العديد من عمليات الاغتيال السياسي التي تمت في عدة أماكن من بينها المناطق التي تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية وفي أراضي دول أخرى. إن هذه الاجراءات تشمل كذلك الاستمرار في مصادرة الأراضي الفلسطينية والاستمرار في بناء الطرق الالتفافية لخدمة المستعمرات الاسرائيلية بالإضافة الى توسيع هذه المستعمرات وهو ما يهدف الى خلق مزيد من الحقائق غير المشروعة على الأرض.

أما المجال الثالث فيتمحور حول عدم امتثال اسرائيل لبعض الأحكام ذات الصلة من الاتفاقات المبرمة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك عدم تنفيذ اسرائيل لإعادة الانتشار الى خارج مدينة الخليل والتي كان مقررا أن تتم بحلول ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦، وأيضا عدم إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين وفقا لاتفاق الطرفين، وعدم القيام رسميا بسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وحل الإدارة المدنية بعد أن تم تنصيب المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، بالإضافة الى ما قد أشرنا اليه سابقا من عدم تنفيذ الطريق الآمن بين الضفة وغزة لتحقيق تواصل الأرض الفلسطينية.

هذه إذن صورة مختصرة عن السياسات والممارسات الاسرائيلية ضد شعبنا خلال المرحلة الماضية، ارتفعت وتيرتها وانخفضت عدة مرات، ولكنها ارتفعت بشكل لا يطاق وبما يشكل خطرا حقيقيا على مجمل الوضع خلال الأسابيع الأخيرة.

وإننا نود أن نعرب عن إدانتنا الشديدة لكل هذه السياسات والإجراءات باعتبار أن بعضها ينتهك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق على كل الأرض الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وتشمل هذه العقوبات الجماعية ضد شعبنا، باعتبار أن بعضها ينتهك أحكام الاتفاقيات المعقودة بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وباعتبارها جميعا انتهاكا لروح السلام ولسلامة العملية وإمكانية استمرارها. إن الأمر الحقيقي لا يتعلق بحجم هذه الممارسات الأمر الذي يسمح للبعض بالإعلان عن السعادة اذا خفت وتيرتها. إن الأمر الحقيقي يتعلق بوجود هذه السياسات والاجراءات من حيث المبدأ وضرورة وضع حد نهائي لها، مرة والى الأبد، إذا ما أردنا أن ننسجم مع أنفسنا، ومع معنى عملية السلام وجوهرها، وإذا ما أردنا أن نحترم الواجبات التعاقدية للأطراف.

وتقول بعض الأطراف إن هذه السياسات والإجراءات الاسرائيلية جاءت نتيجة المتطلبات الأمنية الاسرائيلية، خاصة إثر عمليات التفجير الأخيرة في اسرائيل. ونحن نتفهم القلق الاسرائيلي في هذا المجال، إلا إننا لا نوافق على التشخيص ولا العلاج، ناهيك عن رفض أساس هذه السياسات. إن بعض هذه

الإجراءات لا علاقة له أصلا بأي جانب أمني، وبعضها كان قائما قبل عمليات التفجير، وبعضها لا يمكن تفسيره حتى من زاوية الأمن الإسرائيلي. والأهم هو الفهم السياسي لمجمل الأمر، حيث أننا نعتقد أن المحافظة على الأمن يجب أن تشمل أمن كافة الأطراف، وأنه في كل الأحوال لا يجوز لأي طرف أن يتخذ إجراءات أحادية الجانب وأن يفرض هذه الاجراءات بالقوة. إننا نعتقد أن اسرائيل لا تستطيع أن تفصل بينها وبين الأرض الفلسطينية وفي نفس الوقت أن تقوم بفرض العزلة بين الأرض الفلسطينية وبقية العالم، وكأن هذه الأرض وشعبها رهينة بين أيديها. وبكلمات أخرى فإنها اذا اختارت اسرائيل الفصل بغض النظر عن أسباب ذلك بالرغم من التزاماتها وتعهداتها فإن عليها تحمل تبعات ذلك والقبول بالفصل السياسي الكامل في نفس الوقت. وفي كل الأحوال يبقى الأساس هو الالتزام بالاتفاقات بين الطرفين، وبالقانون الدولي، وبقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتقول بعض الأطراف إن هذه السياسات والاجراءات الاسرائيلية مرتبطة بالانتخابات الاسرائيلية القادمة وتعقيداتها. ونحن واعون حساسية وأهمية هذا الموضوع، ولدينا بالطبع أفضلياتنا السياسية، وهي أفضليات استمرار عملية السلام والاستقرار في المنطقة. ولكننا لا نستطيع ولا يمكن أن نقبل أن تصبح معاناة شعبنا سلعة يتم تداولها في حمى الانتخابات الاسرائيلية أو بأي شكل آخر. ومرة أخرى يبقى الأساس هو الالتزام بالاتفاقيات بين الطرفين، وبالقانون الدولي، وبقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والآن ماذا عن الموقف الفلسطيني؟ إن الجانب الفلسطيني ومنذ أن جعل من عملية السلام خيارا استراتيجيا اتخذ موقفا واضحا ضد كافة أعمال العنف والإرهاب. وقد عبر الجانب الفلسطيني عن إدانته الواضحة لعمليات التفجير الأخيرة في اسرائيل وكافة العمليات المشابهة. وبالمثل فقد أدان الجانب الفلسطيني العمليات الإرهابية التي قام اسرائيليون، مثل مذبحة الحرم الإبراهيمي والحرم القدسي الشريف ومثل اغتيال رئيس الوزراء السابق اسحاق رابين.

إن السلطة الوطنية الفلسطينية تنتهج منهجا واضحا للمحافظة على المصالح الوطنية الفلسطينية في هذا المجال، مفاده المحافظة على الأمن والنظام وسيادة القانون، وعدم السماح لأية مجموعات غير قانونية بالعمل في أراضيها. وتأخذ السلطة الفلسطينية إجراءات حاسمة لضمان تنفيذ ذلك ضمن الإمكانيات المتاحة. إن السلطة الوطنية الفلسطينية تقوم بذلك بالاستناد إلى تفويض شعبي ساحق تبلور خلال عملية الانتخابات التاريخية التي أجراها شعبنا في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، والتي حدد فيها خياراته السياسية بشكل واضح إلى جانب عملية السلام، ومنح خلالها الثقة والشرعية الدستورية لقيادته الفلسطينية. ونحن سنقوم بواجباتنا وفاء لثقة شعبنا، وحفاظا على التزاماتنا التعاقدية، وعلى مسيرة السلام باتجاه تحقيق أهدافنا الوطنية في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. في نفس الوقت فإننا نشدد على أن الحل الجذري والكامل لمشكلة التطرف والإرهاب مرتبط بإنهاء الممارسات غير العادلة وغير المشروعة ضد شعبنا، وبالاستمرار في تحقيق مزيد من الانجازات السياسية لعملية السلام، وبتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية الصعبة لشعبنا.

لقد أنجزت عملية السلام بالفعل إنجازات كبيرة واستطاعت تحقيق تغييرات هامة في المنطقة. ونحن نعتقد أن علينا أن نحافظ على هذه الإنجازات وعدم السماح بتخريبها أو بتعطيل استمرار العملية، سواء من قبل القوى المعادية للسلام أو من قبل الإجراءات التي لا تتوافق مع هذا السلام وروحه وتسبب له ضررا كبيرا.

لقد جئنا إلى مجلس الأمن لأننا نؤمن أن على المجلس أن يتحمل مسؤوليته تجاه الوضع في الشرق الأوسط وتجاه قضية فلسطين، كجزء من مسؤوليته الدائمة والثابتة عن الأمن والسلم الدوليين. ولا يجوز، من وجهة نظرنا، منع المجلس من ممارسة مسؤولياته وصلاحياته في هذا المجال. إن مشاركة المجلس لا يمكن إلا أن تخدم هدف تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط، ولا يمكن إلا أن تدعم عملية السلام القائمة حاليا، وهو نفس اتجاه جهود أخرى مثل مؤتمر صانعي السلام في شرم الشيخ. وقد كنا نأمل أن يتمكن مجلس الأمن من التعبير عن موقف رسمي تجاه الوضع في الأرض الفلسطينية. وبالرغم من عدم تحقق ذلك، فإن مجرد انعقاد المجلس في جلسته الرسمية هذه دليل واضح على قلق المجتمع الدولي

الجدي تجاه الوضع القائم وتأثيراته السلبية على عملية السلام.

لقد كان من واجبنا، في ظل استمرار إسرائيل في سياساتها وتدابيرها ضد شعبنا، وعدم نجاحنا في تغيير الوضع القائم من خلال الآليات المتاحة وفقا للاتفاقيات المعقودة بين الطرفين، أن نضع أمامكم، ومن خلالكم أن نضع المجتمع الدولي كافة في صورة الوضع الخطير القائم في أرضنا، ولنطلب عونهم من أجل وضع حد لهذا الوضع بشكل فوري، انتصارا للعدالة والحق ودعما لعملية السلام واستمرارها.

ليس بالإمكان أن أنهي هذه الكلمة بدون الإشارة إلى العدوان الإسرائيلي المستمر والمتصاعد على لبنان، والذي يسبب معاناة كبيرة للشعب اللبناني الشقيق، بالإضافة إلى ما يلحقه من ضرر كبير بعملية السلام في الشرق الأوسط. إننا ندين الاعتداء الإسرائيلي على المدن والقرى اللبنانية، بما في ذلك العاصمة بيروت، ونؤكد تضامننا مع الشعب اللبناني في صموده وتصميمه علــى إنهــاء الاحتلال لأرضه. ونحن نؤكد على ضرورة قيام مجلس الأمن بوضع حد فوري للعدوان الإسرائيلي بما يمكن لاحقا من تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر المراقب الدائم عن فلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت للتو رسالة من ممثل جمهورية إيران الإسلامية يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد تاخت ـ رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) مقعدا إلى جانب قاعة المجلس.

المتكلم التالي ممثل إسرائيل، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد يعقوبي (إسرائيـــل) (ترجمـــة شفويـــة عـــن الانكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاســـة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، السفير ليغويلا ممثل بوتسوانا، على الطريقة البالغة الاقتدار التي أدار بها شؤون المجلس في الشهر الماضي.

اسمحوا لي أن أقول إنني آسف جدا لأن المراقب عن فلسطيــن استخــدم هذا المحفل، في هذه الجلسة ليعرب عن رد فعلـه إزاء مسألة لبنان التي أفهم أن مجلس الأمن سيكرس لها على وجه التخصيص الجلسة التي سيعقدها مســاء اليوم. ولكنني لن أرد على ما قاله بشــأن هــذه المسألـــة. وسأدخر ملاحظاتي للجلسة المسائية.

على امتداد ثمانية أيام مفزعة، في شباط/فبراير وآذار/مارس مـــن هــذا العام، قام إرهابيون متطرفون إسلاميون من الضفـــة الغربية وغزة بارتكاب أربع هجمات انتحارية بالقنابـــل داخل إسرائيل. وهذه الجرائم الخسيسة تسببت في مقتل ٥٩ من الرجال والنساء والأطفال وإصابة ٢٠٠ آخرين. وكنتيجة مباشرة لهذه الأعمال الإرهابية الغادرة أغلقت الحكومة الإسرائيلية إسرائيل أمام سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكــان المبـــرر وراء هـــذا الإغلاق هو أن يستعيد الشعــب الإسرائيلي إحساسه بالأمن، بمنع الإرهابيين المسلحيــن مــن التسلــل إلــى إسرائيــل بغية إشاعة مزيـد مــن الفوضــى والاضطراب بنية معلنة هي إخراج عمليــة الســـلام عــن مسارهـــا وقتـــل الإسرائيليين الأبرياء.

واسمحوا لي أن أوضح بجلاء: إن الإغلاق ليس شكلا من أشكال العقوبة الجماعية ضد السكان الفلسطينيين، وإنمـــا هو تدبيـــر اتخذ لسبب وحيد هو كفالة الأمن لشعب إسرائيل. والواقع أننا لمسنا بالتجربة أن تخفيف الإغلاق سبق الأعمــال الإرهابيــة التي حدثت في مراكز إسرائيل الحضرية. والصلة بين تخفيف الإغلاق وتلك الأنشطة الإرهابية كانت واضحة وجلية للغاية لكل من راقب مسرح الأحداث.

وتدرك إسرائيل الخسارة التي تكبدها سكان الضفة الغربية وغزة بسبب الإغلاق، كما أننا نتفهم محنة السكان الفلسطينيين. ولكن هذا الإجراء، في الوقت الراهن، أمر لا مفر منه لحماية شعب إسرائيل وإنقاذ السلام.

وفي الأيام الأخيرة، اتخذت حكومة إسرائيل تدابير لتخفيف الإغلاق بشكل تدريجي. ففي الوقت الحالي يسمح لـ ٠٠٠ ٧ عامل من غزة بالدخول إلى إسرائيل كل يوم. ومنذ ٨ نيسان/أبريل تمكن الفلسطينيون البالغون من العمر ٤٥ سنة فأكثر من العبور إلى إسرائيل لكسب عيشهم. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت المشاريع الإنمائية التي بدأتها في غزة إسرائيل وغيرها من المانحين الدوليين توظف ما يزيد على ٠٠٠ ٢٥ من العمال المحليين. كما أنه في الآونة الأخيرة تم التخفيف كثيرا من إجراءات مرور السلع بين غزة وإسرائيل وبين إسرائيل والضفة الغربية.

ونحن نعلم أنه لا يزال هناك ارهابيون مطلقوا السراح في غزة وفي المناطق الأخرى. وتوصلت السلطة الفلسطينية الى ممارسة الحكم الذاتي في غزة ومعظم سكان الضفة الغربية. وفي أعقاب الانتخابات الناجحة هناك، فإننا نعتقد بأن مسؤولية السلطة اجتثاث سرطان الإرهاب. إن هؤلاء الناس هم أعداء السلام الذي هو في صالح مستقبلنا جميعا. والحق أننا نشعر بالتشجيع إزاء الجهود التي بذلتها مؤخرا السلطة الفلسطينية لكبح جماح المجموعات الإرهابية داخل المناطق الواقعة تحت ولايتها. ولا يمكن لاسرائيل أن تقلل دفاعاتها في وجه الإرهابيين الذين يتمثل هدفهم المعلن في قتل الأبرياء وتدمير عملية السلام. وسنواصل السعي من أجل تحقيق السلام والأمن لشعبنا. وفي الوقت نفسه، فإننا سنقاتل قوى الإرهاب والتعصب الغاشمة. ولن نسمح لها بتدمير ما عملنا بكد لتحقيقه.

ومن سوء الطالع أن الارهابيين يتلقون الدعم من عدة حكومات أجنبية أبدت مرارا وتكرارا معارضتها للسلام بالأقوال والأفعال؛ ودعيت إحدى هذه الدول للتو للجلوس الى جانب قاعة مجلس الأمن وينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده لعزل هذه النظم الإرهابية.

وتشعر اسرائيل بالتشجيع إزاء دعم المجتمع الدولي في هذا المضمار. ففي الشهر الماضي، وفي قمة صانعي السلام المعقودة في شرم الشيخ، في مصر، تعهد ٢٩ زعيما، بمن فيهم زعماء العديد من الدول العربية، بالالتزام بتعزيز عملية السلام، بغية النهوض بالأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب.

ويجب علينا جميعا، من فلسطينيين واسرائيليين وغيرهم، أن نتحلى بالصبر وأن نتجاوز المصاعب الملحة من أجل تحقيق أهدافنا الطويلة الأجل في السلام والأمن.

وبالرغم من الهجمات الإرهابية، فإننا سنواصل العمل من أجل تعزيز عملية السلام ومن أجل تنفيذ الاتفاق الذي توصلنا إليه مع الفلسطينيين.

ولن يؤدي اعتماد المزيد من القرارات هنا إلا الى زيادة تعقيد عملية السلام. ولن نتمكن من ضمان سير عملية السلام الى الأمام إلا بمواجهة أعداء السلام. وأطلب الى جميع أعضاء المجلس أن يفعلوا ما من شأنه أن يخدم فعلا بناء نظام جديد في الشرق الأوسط والإسهام في بناء مستقبل أفضل لنا جميعا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل اسرائيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد العربي (مصر): يجتمع مجلس الأمن اليوم لكي ينظر في إجراءات تتجاوز مخاطرها نطاق الحصار الذي تفرضه اسرائيل على أبناء الشعب الفلسطيني، وتتجاوز آثارها إضافة انتهاك اسرائيلي آخر لتعهدات التزمت بها الحكومة الاسرائيلية ذاتها. وتضع تلك الإجراءات جدية التزام اسرائيل باستمرار عملية السلام ونجاحها محل تساؤل حقيقي. ويزيد من خطورة الموقف أن المجلس سوف يتناول اليوم في وقت لاحق الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة والمتكررة على لبنان والتي تطالب مصر بأن تتوقف فورا وبأن تنسحب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية وفق قرار مجلس الأمن ٤٢٥.

ورغم أن اسرائيل تبرر اتخاذ مثل هذه الإجراءات بدواعي الحفاظ على أمنها، فإن استعراضا سريعا للإجراءات الاسرائيلية الواردة في الشكوى

الفلسطينية للمجلس (S/1996/235) يدحض مثل هذه التبريرات.

أولا، فرضت اسرائيل قيودا على حرية الحركة داخل الأراضي الفلسطينية ذاتها، وقامت القوات الاسرائيلية بتطويق بعض المناطق، ومنعت الفلسطينيين من الانتقال بين البلدان وبين القرى وبين المدن.

ثانيا، فرضت اسرائيل قيودا مشددة على الدخول الى القدس الشرقية المحتلة.

ثالثا، تم إغلاق الحدود الاسرائيلية أمام الفلسطينيين والسلع الفلسطينية من الضفة الغربية وغزة ومنع دخول السلع الاسرائيلية الى الأراضي الفلسطينية أو بعض أنحائها، وكذلك فرض القيود على حركة الأجانب بين اسرائيل من ناحية، وغزة على الأقل من ناحية أخرى.

رابعا، قامت اسرائيل بإغلاق حدود الضفة الغربية وغزة مع الأردن ومع مصر على التوالي، بما في ذلك منع حركة الأشخاص والسلع، التي يستوردها التجار الفلسطينيون بصورة قانونية، وقطع أي صلات تربط الأراضي الفلسطينية بالعالم الخارجي، وعزلها بصورة فعلية عن البلدان المجاورة.

ويتسبب هذا الإغلاق في إلحاق أضرار كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني، حيث أنه يطبق في معظم الحالات على الأشخاص وعلى السلع على حد سواء، حتى المتجهة الى طرف ثالث أو القادمة من طرف ثالث. وأصبح ذلك مصدر عناء ومشقة بالغين لقطاع كبير من السكان، وبخاصة العمال الفلسطينيين الذين يعتمدون على العمل في اسرائيل كمصدر وحيد لإعالة أسرهم. وقد ظلت اسرائيل، طوال سنوات الاحتلال، تستخدم العمال الفلسطينيين كمصدر لليد العاملة الرخيصة، على نطاق واسع لمضاعفة المكاسب الاقتصادية والاسرائيلية. ومنع هؤلاء العمال الآن من الوصول الى أعمالهم يعد تنصلا من مسؤوليات اسرائيل المستمرة حتى يتم بناء اقتصاد فلسطيني.

ولا شك أن هذه الممارسات الاسرائيلية تتعارض مع التزامات اسرائيل بوصفها سلطة احتلال طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ وكذلك لقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة. كما أن هذه الإجراءات الاسرائيلية تقطع الطريق أمام أولئك الداعيين الى المفاوضات السلمية كوسيلة لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي، وتقوي شوكة أنصار التطرف والعنف والإرهاب على الجانبين.

إن المجتمع الدولي - ممثلا في مجلس الأمن - مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن يؤكد موقفه الراسخ إزاء عدم شرعية الإجراءات الاسرائيلية. ولا شك أن سكوت مجلس الأمن عن تلك الإجراءات غير الشرعية سوف يطرح تساؤلات جادة حول مصداقية القواعد والمعايير التي يطبقها المجلس في التعامل مع مختلف أنواع العدوان ويكرس الإدعاء بازدواجية تلك المعايير وتحيز تلك القواعد، مما يضعف في النهاية من قدرة المجلس على التعامل مع أي عدوان محتمل في المستقبل.

إن مصر حين تدعو اسرائيل لوقف تلك الإجراءات التي تخالف التزاماتها كسلطة احتلال وتنتهك تعهداتها وفقا للاتفاقات المعقودة مع الجانب الفلسطيني، لا تقلل بحال من الأحوال من خطر الإرهاب ولا تتغافل عن أهمية تكاتف الجهود لمقاومة الإرهاب. ولكننا لا نرى في تدمير المنازل وفي تجويع الفلسطينيين الأبرياء وسيلة للحفاظ على الأمن. بل إننا نؤمن أن السبيل الأمثل لتحقيق الأمن لكل الأطراف في الشرق الأوسط هو دفع عملية السلام نحو التوصل الى سلام شامل وعادل ومساعدة شعوب المنطقة للتعاون من أجل الإرتقاء بمستوى معيشة مواطنيها.

وقد أكدت قمة صانعي السلام، التي عقدت في شرم الشيخ تحت الرئاسة المشتركة للرئيس حسني مبارك والرئيس بيل كلينتون، على هذا الترابط الأصيل بين السلام والأمن ومكافحة الإرهاب والتقدم الاقتصادي. واعتمد الرئيسان في البيان الختامي للقمة (S/1996/238) خطوات عديدة للوصول إلى الأهداف الثلاثة. ولم يكن من قبيل المصادفة أن الخطوات الثلاثة الأولى التي تم الاتفاق عليها، قبل التطرق إلى الخطوات الأمنية، هي:

(أ) دعم الاتفاقيات الاسرائيلية - الفلسطينية، واستمرار عملية السلام؛

(ب) دعم استمرار عملية المفاوضات من أجل تحقيق تسوية شاملة؛

(ج) تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة بتطوير إجراءات فعالة وعملية للتعاون ومكافحة الإرهاب.

وقد أكد الرؤساء إدانتهم الشديدة لكافة أعمال الإرهاب بجميع أشكالها مهما كانت دوافعها، وأيا كان مرتكبوها، بما في ذلك الهجمات الإرهابية الأخيرة في اسرائيل. واستنكروا طبيعتها الدخيلة على القيم الأخلاقية والروحية لكافة شعوب المنطقة، وأعادوا تأكيد عزمهم على الوقوف بكل حزم ضد هذه الأعمال، وحثوا كافة الحكومات على الانضمام لهم في هذه الإدانة وهذه الوقفة إزاء الأعمال الإرهابية بصفة عامة.

ورغم التطورات الإيجابية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، فإننا ندرك ولا شك المخاطر التي تهدد جهود السلام في الشرق الأوسط، ومنها المخاطر المترتبة على العمليات الإرهابية. فقد قام بعض المتطرفين الفلسطينيين بتفجير قنابل راح ضحيتها عشرات المدنيين الإسرائيليين، وقبلها قام أحد المتطرفين الاسرائيليين باغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين، وقبل ذلك أقدم أحد المتطرفين الإسرائيليين على مذبحة بشعة داخل المسجد الإبراهيمي في الخليل. وقد جاءت تلك الحوادث النكراء لكي تذكرنا جميعا أن أولئك المعادين للتوجه نحو السلام مستعدون لاستخدام أقصى درجات العنف لتحقيق أغراضهم. وهو ما يجب أن نتفق جميعا على رفضه وعلى اتخاذ كل الإجراءات المشروعة لمواجهته.

وفي حين نكرر إدانتنا لتلك العمليات الإرهابية، فإننا لا نقبل استغلال أي من هذه الجرائم الإرهابية لكي يطلق أي طرف العنان لعمليات تشمل عقوبات جماعية ضد الطرف الآخر. ونطالب الحكومة الاسرائيلية بتنفيذ التزاماتها التي تم الاتفاق عليها مع الجانب الفلسطيني، والالتزام بالمواعيد المتفق عليها لإتمام الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق حول إعادة الانتشار من الخليل كما نطالبها بإبداء موقف أكثر إيجابية في المفاوضات مع كل من سوريا ولبنان. ولعل أبلغ وأقوى رد على من يحاولون اغتيال السلام في الشرق الأوسط هو التعجيل بتحقيق السلام. فالعنف لا يقود إلى السلام بل يجلب مزيدا من العنف. ولذا لا بد من كسر هذه الدائرة المفرغة، وهو ما يقتضي حكمة وشجاعة وبعد نظر.

لقد نجح الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في عقد مصالحة تاريخية من خلال اتفاقهما على إعلان المبادئ الذي تم توقيعه في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واتفق الجانبان فيه على خطوات محددة نحو التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بينهما، تسوية تقوم على انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة طبقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى الحقوق السياسية والمشروعة للشعب الفلسطيني. وقد بدأت منطقة الشرق الأوسط حاليا في الانتقال من نهاية حقبة حفلت بالصراع والحروب، وتبدأ مرحلة جديدة تبشر بأن يسودها السلام العادل الشامل بين شعوب هذه المنطقة.

وتلقي هذه المرحلة الانتقالية أعباء إضافية على جميع الأطراف المهتمة برفاهية واستقرار شعوب المنطقة، فيجب ألا يسود لدينا اعتقاد أن استمرار تقدم عملية السلام سوف يتم بصورة آلية أو أنه أمر محتوم. بل أننا نعتقد أن جميع الأطراف المعنية مطالبة بإعطاء مزيد من الدفع للمفاوضات، نظرا لأن التأييد الواسع الذي حظيت به عملية السلام حتى الآن قد ارتبط في الأذهان بتوقعات متزايدة حول استعادة الأرض والحقوق ووقف سفك الدماء وبدء تعاون إقليمي للحد من التسلح ولتنمية اقتصاديات المنطقة بهدف الارتقاء بمستوى معيشة شعوبها ورفع المعاناة عن أولئك الذين أنهكتهم وطأة الاحتلال. فلا بد من تحقيق هذه الأهداف السامية حتى يسود السلام الحقيقي.

ومن هذا المنطلق فإن مجلس الأمن، حين ينظر اليوم في هذه المشكلة، لا بد وأن يتعامل معها كمصدر لزعزعة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ويثق وفد مصر في أن المجلس سوف ينظر في الموضوع من كافة أبعاده، وخاصة الآثار التي سوف تترتب على الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في إطار عملية السلام والآثار الطويلة المدى التي يمكن أن تغلب منطق العنف والمواجهة على منطق السلم والتعاون.

وفي ختام بياني، فإن وفد مصر يود أن يؤكد أن السلام الشامل العادل لن يتحقق إلا إذا احترم كل طرف تعهداته الدولية بأمانة وبحسن نية. ولا شك أن مناقشة المجلس اليوم لهذا الموضوع سوف تنقل رسالة واضحة لا لبس فيها إلى الحكومة الإسرائيلية حول ضرورة وقف كافة الإجراءات التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني مما يضمن استمرار مسيرة السلام نحو تحقيق السلام الشامل والعادل الذي تصبو إليه شعوب المنطقة جميعها.

السيد نغروي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الموقع في واشنطن يوم ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، والاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الموقع في واشنطن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، قد جعلا من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية شريكين في البحث عن سلام دائم في الشرق الأوسط. فهذان الاتفاقان يشكلان الأساس للسلام ومحاولة لتحقيق الأمنية المشتركة لإسرائيل والشعب الفلسطيني وهي إنهاء المجابهة المريرة وإحلال عهد جديد محلها يتسم بالاعتراف المتبادل والتعايش السلمي والتعاون. وهذه الأهداف النبيلة تحظى بالتأييد السياسي والأخلاقي القوي من جانب بوتسوانا. ونحن نحث حكومة اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية على البقاء متمسكين بالتزامهما بعملية السلام.

ولقد بينت الأحداث الأخيرة أن صنع السلام يحتاج إلى الجرأة والشجاعة. وأن من لا يخشون العيش بسلام مع من كانوا بالأمس أعداء لهم ومع جيرانهم هم الذين يسعون جادين في سبيل البحث عن السلام. ومن الواضح - وقد يكون ذلك مؤلما أحيانا - أن الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط كانت وستظل محفوفة بالعوائق والمزالق والأخطار. فأعداء السلام ما زالوا كثيرين في تلك المنطقة: القتلة ومفجرو القنابل الانتحاريون، ومن أعماهم التعصب، وأمثالهم وهؤلاء مستعدون لاستخدام القوة في حين اختار الآخرون مذهب التعايش السلمي وإقامة علاقات حسن الجوار طريقا إلى مستقبل يتسم بالازدهار والخير المتبادل بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني. ومن الواضح أن الأكثرية الساحقة للشعبين الاسرائيلي والفسطيني هي من الفئة الأخيرة. ولذلك، فإن عليهما أن يستمدا القوة والعزم أحدهما من الآخر وأن يعملا بلا كلل، رغم كل الصعوبات، في سبيل تحقيق آمالهما وتطلعاتهما من أجل غد أفضل.

ولا يسعهم أن يشعروا بالهلع أو أن يستسلموا لمؤامرات أعداء السلام. وإن السلام الذي تاق إليه الكثيرون وانتظروه طويلا لا ينبغي السماح له بأن يتفسخ بعد أن أوشك على الاكتمال، وذلك بسبب الأعمال غير الحكيمة للقلة. إن الصعوبات التي تواجه عمليات السلام لا يمكن حقا إنكارها، وتتطلب معالجتها وحدة الهدف والالتزام من جانب صانعي السلام.

وتدرك بوتسوانا الخيارات المحدودة الصعبة أمام حكومة إسرائيل لضمان سلامة وأمن شعبها. فالهجمات الإرهابية الوحشية التي وقعت في القدس في ٣ آذار/ مارس وفي تل أبيب في ٤ آذار/مارس، التي أودت بحياة البعض وتسببت في آلام هائلة للكثيرين من الناس حقيقة واقعة كئيبة كان على الحكومة أن تتصدى لها وترد عليها بأفضل أسلوب تراه مناسبا. وهذه الجرائم الفظيعة لا يمكن أن يرتكبها إلا أعداء السلام ضد المدنيين الأبرياء حسني النية. وإن شعب فلسطين المحب للسلام قد شاطر إخوانه الإسرائيليين آلامهم. وقد أعرب بإخلاص عن حزنه وتعاطفه مع شعب إسرائيل في أعقاب هجمات القنابل الانتحارية الشنيعة التي تنم عن القسوة البالغة. وقد فهم وأدرك تماما أن مثل هذه الأعمال الخسيسة لم تكن موجهة فحسب ضد شعب إسرائيل بل موجهة أيضا ضد الفلسطينيين، وإن تعطيل عملية السلام لا يمكن أن يكون إلا خنجرا موجها لشعب فلسطين.

وقد أحاط وفدي بالرسالتين المؤرختين ١ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ (S/1996/233) و ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (S/1996/235) المتعلقتين بأثر التدابير التي اتخذتها إسرائيل ضد الشعب في الأراضي الفلسطينية. وإن التدابير التي اتخذتها اسرائيل هي بوضوح إجراءات فجة لا تفرق بين المذنب والبريء. وهي شكل من أشكال العقوبة الجماعية التي تلحق الضرر بشعب فلسطين المحب للسلام، الذي ما كان ينبغي أن توجه ضده مثل هذه الإجراءات أصلا. وما كان ينبغي إيجاد الانطباع باليأس أو الذعر، لأن هذا هو بالضبط ما يأمل أعداء السلام أن يروه بل ويعملون جاهدين من أجل تحقيقه.

ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تبذل حكومة اسرائيل كل ما في وسعها لكي تتفادى تنفير الشعب الفلسطيني الذي أعرب مؤخرا، في انتخابات حرة نزيهة، عن رغبته في السلام وذلك بإعادة تأكيده على دعم منظمة التحرير الفلسطينية، شريك إسرائيل في عملية السلام في الشرق الأوسط. ولا ينبغي التهوين من قدرة عمليات إغلاق الحدود على الإضرار بعملية السلام وتسميم المناخ السياسي والتقليل من سرعة تنفيذ الاتفاقات. وينبغي الموازنة بين اهتمامات شعب اسرائيل في السلامة والأمان وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ورفاهته، كما ينبغي موازنتها بالهدف العام لإقامة السلام الدائم.

ومن المهم لإسرائيل، في جميع جهودها لضمان المصالح الأمنية الحقيقية لشعبها، أن تتفادى في الوقت ذاته اتخاذ تدابير يكون من شأنها الإضرار بروح ونص الاتفاقات الرسمية التاريخية التي دخلت فيها مع منظمة التحرير الفلسطينية. وبالمثل ينبغي لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تفعل كل ما في وسعها للمساعدة في وقف الهجمات الإرهابية ضد دولة إسرائيل. وينبغي عدم إدخار أي وسع من أجل الحفاظ على عملية السلام والمضي بها قدما.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أيدت جمهورية كوريا، شأنها شأن سائر أعضاء المجلس، تأييدا مستمرا عملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت بمؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط في مدريد في عام ١٩٩١ على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ورأينا دوما أن التقدم المحرز من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء من أجل السلام والرخاء المشترك للمنطقة دليل لا ينكر على أن أي نزاع إقليمي، مهما بلغ عمقه وتعقيده، يمكن حله في نهاية المطاف عن طريق الحوار بين الأطراف المعنية مباشرة. وبالنسبة لبلد مثل جمهورية كوريا، التي تعاني من التقسيم المؤلم لأرضها منذ ما يقرب من نصف قرن، فإن الحوار الإسرائيلي الفلسطيني مثال إيجابي على تدابير بناء الثقة والتسوية السلمية للمنازعات.

وعلى الرغم من أن عملية السلام في الشرق الأوسط قد تلقت ضربة مدمرة في العام الماضي بالخسارة المأساوية لرئيس الوزراء إسحق رابين، فإن عام ١٩٩٦ قد بدأ بنغمة تفاؤل، وعلى الأخص بالاختتام الناجح للمؤتمر المعني بمساعدة الفلسطينيين، الذي عقد في ٩ كانون الثاني/يناير في باريس، حيث أعلنت جمهورية كوريا قرارها بتقديم منحة إضافية قدرها ثلاثة ملايين دولار علاوة على الـ ١٢ مليون دولار التي قدمتها بالفعل لمشاريع إنعاش الشعب الفلسطيني. وفي داخل المنطقة ذاتها، حقق الفلسطينيون إنجازا تاريخيا هاما آخر في سبيل توسيع الحكم الذاتي والتعايش السلمي مع الإسرائيليين، وذلك بعقد انتخابات المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة الفلسطينية في ٢٠ كانون الثاني/يناير في مناخ سلمي ديمقراطي. ونتيجة هذه البوادر المشجعة جدا خالج المجتمع الدولي الأمل في أن السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة أصبح في متناول اليد.

وللأسف فإن سلسلة الهجمات الإرهابية التي وقعت في إسرائيل في ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير وفي ٣ و ٤ آذار/مارس ألقت بغيوم حالكة على المنطقة. ومن منطلق الإدراك الكامل بأن هذه الأعمال الخسيسة كانت تعتزم تعطيل عملية السلام، أعرب جميع الأعضاء في هذه القاعة عن تأييدهم للسلام ودعوا الطرفين الى تعزيز جهودهما وزيادة تعاونهما في كبح العنف ومكافحة الإرهاب. وخارج المجلس، دعا المجتمع الدولي الى موقف مماثل وذلك بعقد مؤتمر قمة صانعي السلام في ١٣ آذار/مارس في شرم الشيخ في شبه جزيرة سيناء. وأعرب المشاركون في القمة عن تأييدهم الحازم لعملية السلام وأصدروا إدانة قوية للإرهاب.

وعلى الرغم من أمل المجتمع الدولي في أن تستمر عملية السلام في الشرق الأوسط دونما عائق، نلاحظ أن السياسة الإسرائيلية المنتهجة ردا على الهجمات الإرهابية تؤثر تأثيرا سيئا على حياة الفلسطينيين. وبوجه خاص ان إجراءات إسرائيل، مثل إغلاق حدودها مع الضفة الغربية وقطاع غزة تسببت في عناء ضخم للشعب الفلسطيني وأثارت القلق الدولي. وينبغي بأسرع ما يمكن حل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الناشئة عن الإجراءات الإسرائيلية المضادة، ليس من المنظور الإنساني فحسب بل أيضا خدمة لعملية السلام ذاتها. وقبل كل شيء، فإن هدف المتطرفين الواضح هو تأجيج نيران الكراهية لدى الفلسطينيين ضد إسرائيل وعملية السلام.

لذلك فإن الحالة الراهنة في المنطقة تتطلب توخي نهج فائق الحذر والتوازن. ولئن كان من الضروري منع الإرهاب، ينبغي أيضا إيلاء الاهتمام الواجب بالرفاه الاقتصادي للفلسطينيين. وفي حين ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع انتهاج هذا الحل، للحفاظ على عملية السلام أساسا، فإن المهمة ذاتها هي في أيدي الطرفين المعنيين مباشرة. ولحسن الحظ، هناك مجموعة كبيرة منوعة من الأطر القانونية لدعم هذه الغاية، وخاصة إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لعام ١٩٩٣ وجميع الاتفاقات اللاحقة، بما في ذلك الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٥. وفي نهاية الأمر، فإن حكمة وشجاعة وصبر الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء هي التي ستمكنهما من التغلب على التحديات الرهيبة الماثلة أمامهما. وحيث أن المشاكل التي تواجه الشعبين هي مشاكل من صنع الإنسان، فكذلك أيضا يمكن صياغة الحل بين هذين الطرفين. ونظرا لأن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لهما مصلحة حيوية في استمرار عملية السلام، فينبغي إنعاش روح الوفاق والتعاون وذلك عن طريق التوفيق، بأكثر الأساليب توازنا، بين الرفاه الاقتصادي للشعب الفلسطيني والاهتمامات الأمنية لإسرائيل.

وختاما، يود وفدي أن يناشد مرة أخرى الإسرائيليين والفلسطينيين تجاوز إراقة الدماء ومعاناة الماضي بأن ينفذا بإخلاص وبسرعة الالتزامات الدولية التي دخلا فيها باختيارهما.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد أغلقت حكومة اسرائيل حدودها مع الضفة الغربية وغزة في بداية آذار/مارس. وأثَّر هذا الأمر في الحياة العادية للشعب الفلسطيني وسبب مشاكل خطيرة لاقتصاد فلسطين، منتهكا بذلك المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني.

ويشعر المجتمع الدولي بقلق عميق، وتتشاطر الصين حكومة وشعبا ذلك القلق. ونحن نرى أن المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني ينبغي احترامها وضمانها. ونأمل في أن تقوم الحكومة الإسرائيلية، تحقيقا لصالح السلام عموما في الشرق الأوسط، برفع الحصار في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى لعملية الحكم الذاتي الفلسطيني أن تمضي قدما على نحو سلس، الأمر الذي يسمح للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة أن يستأنف حياته الاقتصادية العادية.

ونشعر بصدمة عميقة إزاء هجمات التفجير الإرهابية التي يتكرر حدوثها وعلى نطاق واسع في اسرائيل منذ شباط/فبراير. ونود أن نتقدم بتعازينا إلى الضحايا الأبرياء. والصين تعارض جميع أنواع الإرهاب. ونحن نرى أن الإرهاب تهديد لحياة وأمن الشعب المعني. وهو أيضا تهديد للسلم والأمن الدوليين. ولذلك يجب تقديم جميع الإرهابيين إلى العدالة. ونعتقد أنه ينبغي ألا يكون هناك فرق في هذا الصدد بين اسرائيل والبلدان العربية في الشرق الأوسط.

ونحن نرى أن من الضروري، في مقاومة الأعمال الإرهابية مثلما يتم التصدي لمشاكل دولية أخرى، احترام معايير العلاقات الدولية والقانون الدولي. وينبغي بخاصة عدم انتهاك سيادة بلدان أخرى أو أمنها أو مصالحها الأساسية. ونعتقد أن سيادة جميع البلدان في الشرق الأوسط وأمنها، بما في ذلك اسرائيل، ينبغي احترامهما وضمانهما. ولكن في الوقت نفسه، لا ينبغي لأحد أن يربط الارهاب بالبلدان العربية وشعوبها، ناهيك عن اتخاذ إجراءات عمياء ضد سكان أبرياء بحجة مقاومة الإرهاب. ونأمل في أن تضافر جميع الأطراف المعنية جهودها وتسعى إلى تحقيق للسلام الشامل في الشرق الأوسط في وقت مبكر، وتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة واستئصال الأسباب الجذرية للإرهاب.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط تمر الآن بمنعطف خطير. ويجب على الأطراف المعنية أن تنفذ على نحو شامل وفعال الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل؛ ليس هذا فحسب، بل وأن تعزز بنشاط النتائج التي تم إحرازها فعلا بغية التغلب على أي تدخل ومنع تراجع الحالة أو ترديها. ونأمل في أن تمارس جميع الأطراف المعنية ضبط النفس وتواصل تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز التقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السنغال يطلب فيها دعوته إلى

المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد دياغني (السنغال) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تأسف الولايات المتحدة لإجراء هذه المناقشة بشأن إغلاق إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتمثل رأينا - ورأي أعضاء آخرين عديدين - في أن من شأن هذه المناقشة ألا تساعد عملية السلام. ولا يمكنها إلا أن تؤدي إلى استقطاب تلك الحالة الصعبة فعلا وصرفنا عن التركيز على التحديات الحقيقية الماثلة أمامنا وهي كيفية محاربة الإرهاب، وضمان الأمن، وتخفيف المعاناة الاقتصادية للفلسطينيين ومواصلة عملية صنع السلام.

إن المجتمع الدولي تصدى بحزم لتلك التحديات. فقد عقد تسعة وعشرون زعيما من زعماء العالم، بمن فيهم ١٣ زعيما من الشرق الأوسط وغيرهم من مناصري عملية السلام من خارج المنطقة، اجتماع قمة في شرم الشيخ برعاية الرئيس مبارك والرئيس كلينتون. وأعرب المشاركون في اجتماع القمة عن دعمهم الكامل لعملية السلام، وأصدروا إدانة قوية للإرهاب. واتفقوا أيضا على وضع خطة لمكافحة الإرهاب بشتى الوسائل المتاحة. واللهجة الإيجابية التي صدرت عن اجتماع القمة تعززت فعلا بعقد اجتماع للخبراء في واشنطن أعلن فيه، بالإضافة إلى استطلاع التدابير التي يمكن اتخاذها لمكافحة الإرهاب، اتخاذ مجموعة من الخطوات للبدء بتخفيف معاناة الفلسطينيين ومصاعبهم. وهذا العمل الإيجابي، الذي يرمي إلى تعزيز الوحدة بين البلدان التي تريد مكافحة الإرهاب، يدعم اسرائيل والفلسطينيين، ويحافظ على عملية السلام.

هذا ما يجب أن تركز جهودنا عليه: السعي إلى إيجاد سبل لمكافحة أولئك الذين يودون تدمير عملية السلام ومنع العرب والإسرائيليين من إحراز مزيد من التقدم، ويجب رؤية مفجري القنابل الانتحاريين على حقيقتهم، أي ليسوا بوصفهم قتلة فحسب، بل أيضا بوصفهم أناس يريدون قتل عملية السلام. والإرهاب الذي تمارسه حماس هو تهديد للفلسطينيين بقدر ما هو تهديد لإسرائيل. وحكومة اسرائيل اتخذت تدابير لمواجهة تهديد الإرهابيين وحماية مواطنيها، وتقوم السلطة الفلسطينية بتلمس طريقها لمواجهة هذا التحدي. وينبغي لهذه الهيئة ألا تدخل في مناقشة كلامية باعثة على الانقسام عندما تكون هناك حاجة للقيام بأعمال كثيرة في جميع هذه المجالات.

ونحن نأسف لما يواجهه الفلسطينيون من ضائقة اقتصادية ومعاناة بسبب الهجمات الإرهابية التي شنتها مؤخرا حماس، والتدابير التي اتخذتها اسرائيل للتصدي لهذا التهديد. وندعو المجتمع الدولي إلى بذل قصارى جهده من أجل التخفيف من حدة تلك الصعوبات الاقتصادية. ونشيد بالجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات التي تبذل قصارى جهودها لإيجاد الأفكار والتمويل اللازمين لمساعدة الفلسطينيين على مواجهة الصعوبات الراهنة. ونعترف أيضا بأن حكومة اسرائيل اتخذت بالفعل خطوات للتخفيف من حدة الحالة الراهنة.

وفي هذا الصدد، نحيط علما بالاجتماع الذي عقدته مؤخرا لجنة الاتصال للمانحين في بروكسل يوم ١٢ نيسان/أبريل. ولقد حدد ذلك الاجتماع عدة خطوات رئيسية، بما في ذلك إنشاء وظائف طارئة للفلسطينيين وتطوير المشاريع، كما وضع استراتيجية لتعبئة الموارد اللازمة لدعم تلك الجهود. ولن يكون هذا الجهد سهلا، ولا توجد حلول سريعة. ويجب على اسرائيل والفلسطينيين على السواء أن يرتقوا إلى مستوى التحدي. ويجب أن يبذل الفلسطينيون قصارى جهدهم لمواصلة استئصال الإرهاب؛ ويجب أن تقوم اسرائيل، دون الإخلال باحتياجاتها الأمنية، ببذل قصاراها من أجل تخفيف حدة الصعوبات الاقتصادية للفلسطينيين. ويجب على الطرفين أن يتحركا سويا من أجل استعادة زخم عملية تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهما. ويتحتم علينا أن نقدم إليهما كامل دعمنا.

ولا بد أن يكون الهدف الوحيد لهذا المجلس تقديم المساعدة والدعم لجميع تلك الجهود. وبدلا من الدخول في مناقشة لا نهاية لها هنا في نيويورك، ينبغي أن نعترف بأن الجواب الحقيقي على إرهاب وعنف المتطرفين يكمن في مواصلة عملية السلام من قبل الأطراف أنفسها وفي تحقيق سلام شامل. هذا هو هدفنا، وستبذل حكومتي ما في وسعها من أجل تحقيق هذا الهدف.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): نشعر بقلق شديد إزاء الحالة السائدة في أراضي الحكم الذاتي الفلسطينية نتيجة للإجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية بما في ذلك خطوات لغرض الإغلاق الاداري لتلك الأراضي، مما أدى الى تدهور حالة السكان الفلسطينيين تدهورا حادا. وهذا التطور الخطير في الأحداث يهدد تقدم عملية السلام التي وصلت الآن الى مرحلة حاسمة وحساسة بشكل خاص.

ونحن ندين بحزم أعمال الإرهاب التي ارتكبتها في اسرائيل مجموعات متطرفة والتي أدت الى مقتل عشرات السكان المسالمين.

لقد كانت روسيا مشاركا نشطا في قمة صانعي السلام التي عقدت مؤخرا في شرم الشيخ، وهي تؤيد تأييدا تاما القرارات المتخذة هناك، والرامية الى تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب في الشرق الأوسط. وكما نرى فإن المهمة الرئيسية تتمثل في الحفاظ على زخم عملية السلام لأن ذلك سيكون له أثر حاسم على حل المشاكل التي تثير ضمن ما تثير مظاهر التطرف. ونحن نناشد الأطراف أن تحجم عن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي الى تفاقم الأوضاع وتدمير مناخ التعاون العملي الجاد بينها.

ومـا فتئ رعاة عملية السلام، الى جانب أعضاء المجتمع الدولي ذوي النفوذ، بما في ذلك البلدان المانحة، يبذلون جهودا مضنية من أجل تطبيع الحالة والنهوض باستئناف عملية المصالح الفلسطينية - الاسرائيلية، مع مراعاة مصالح وشواغل الطرفين. ونحن نعلق أولوية قصوى على تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وتنفيذ الاتفاق المؤقت.

ولقد كانت سياسة الاتحاد الروسي الثابتة هي تعزيز التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد سعينا جاهدين الى حمل الأطراف على التوصل الى الاتفاقات التي مكنت من عقد مؤتمر مدريد والشروع في إجراء محادثات مباشرة. وفي الوقت ذاته أن نود أن نذكر بأنه تم التوصل آنذاك الى تفاهم مفاده أن المسائل الصعبة والدقيقة المتصلة بالتسوية العربية - الإسرائيلية بما فيها موضوع القدس سيجري تناولها في مرحلة لاحقة من المحادثات. وفي هذا السياق، نعتقد أن من المهم أن تتخلى اسرائيل عن موقفها المتشدد حيال مسألة الحكم الذاتي الفلسطيني. كما نود في الوقت نفسه أن نوضح تماما مرة أخرى أنه ليس هناك من شيء يمكن أن يبرر الإرهاب.

وتثبت التجربة أن المشاكل التي تعترض التسوية السلمية لا يمكن حلها عن طريق الاجراءات الانفرادية التي تؤثر على الجوانب البالغة الحساسية للنزاع العربي - الاسرائيلي. والاتحاد الروسي، من جانبه، يعتزم مواصلة جهوده من أجل تطبيع الحالة والتوصل بأسرع ما يمكن الى مصالحة عربية - اسرائيلية.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الاجتماع الذي يعقده مجلس الأمن اليوم والذي أيدت فرنسا عقده يجب، في رأينا، أن يرمي الى هدف أساسي هو دعم عملية السلام في الشرق الأوسط.

ويمكننا أن نرى جميعا أن هذه العملية تمر الآن بمرحلة بالغة الصعوبة، وأن الهجمات التي وقعت في اسرائيل مؤخرا كانت المعلم البارز فيها. وهذه الهجمات دفعت المجتمع الدولي الى حشد طاقاته. وقد أعربت الدول التي اجتمعت في شرم الشيخ عن إدانتها للإرهاب وكذلك عن عزمها على مواصلة بناء السلام.

ونحن نتفهم جزع السلطات الاسرائيلية وتصميمها الشديد على كفالة سلامة السكان وطمأنتهم بعد صدمات الأشهر الأخيرة. إلا أنه من الضروري ألا تؤدي التدابير المتخذة، من حيث نطاقها ومدتها، الى الإضرار بالفلسطينيين الى حد قد يبدد ثقتهم بالتقارب والسلام لفترة طويلة قادمة.

إن عملية السلام لا يمكن أن تتعايش مع العنف وانعدام الأمن، وهذا بلا شك هو هدف الإرهابيين الذين يحاولون وقف هذه العملية التي لا يمكن مواصلتها ما لم يكن لدى الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني الإيمان بأنها ستمكنهم من التعايش في سلام. والتقدم في تحقيق الهوية الفلسطينية هو الذي سيسمح بالقضاء النهائي على التهديدات الإرهابية التي يغذيها الإحساس بالعزلة والمرارة والإحباط. والأمن لا يمكن أن يولد إلا بالاعتراف المتبادل وبناء الثقة شيئا فشيئا.

وقد أدانت فرنسا دون تحفظ الأعمال الإرهابية التي ارتكبت مؤخرا في اسرائيل. وهي تدعو السلطة الفلسطينية الى مواصلة جهودها لمحاربة مرتكبي مثل هذه الأعمال. كما أنها تأسف لأن بعض التدابير التي اتخذتها اسرائيل، ولا سيما بسبب القيود القاسية التي تفرضها على حرية التنقل وما يترتب عليها من آثار على ميزانية السلطة الفلسطينية مزعزعة للاستقرار، قد خلقت حالة اقتصادية وإنسانية شديدة الصعوبة في الأراضي الفلسطينية. وهي تلاحظ أن بعض هذه التدابير تتجاهل روح، وأحيانا نص، الاتفاق المؤقت المبرم في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وهذه التدابير تثير ردود أفعال من عدم الفهم وتثبيط العزائم والأحقاد. وعلى المرء إذن أن يعرف كيف يستعيد طريق الثقة.

وما لم يحدث ذلك، ستبدأ الدورة البغيضة والمعروفة للجميع، دورة العنف والقمع والإرهاب. وهذه السلسلة من الأحداث تؤدي الى نتائج تتجاوز كثيرا ما يؤدي اليه عمل بعينه أو حتى الوضع الأصلي. وها نحن اليوم نشهد مثالا مروعا على ذلك في أعمال العنف المتعاقبة الموجهة بالتناوب ضد سكان شمال اسرائيل وسكان لبنان الذي يعاني شعبه من تجارب مريرة من جراء المواجهة الحالية.

وفرنسا تشجب حلقة العنف والمعاناة هذه. وهي تناشد جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس. وتكرر الإعراب عن اقتناعها بأن السلام العادل والدائم الذي يضمن أمن اسرائيل وسيادة لبنان لا بد أن يتضمن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وريثما يتحقق ذلك، يجب أن تتوقف جميع أعمال العنف والانتقام.

ذلك أن الهدف الذي تتشاطره جميع الأطراف والذي ينبغي أن يشجعه المجتمع الدولي هو أن تستأنف دون إبطاء العملية المؤدية الى سلام عادل وشامل. وهذا يتطلب استعادة الثقة. وبالتالي تأمل فرنسا أن يتسنى تعديل التدابير الأمنية الضرورية حتى لا يتعرض الشعب الفلسطيني للعقاب الجماعي وحتى يعود الى مسار عملية السلام.

وكما ذكر رئيس الجمهورية الفرنسية مؤخرا عندما خاطب مجموعة من الطلبة في جامعة القاهرة فإن:

"الالتزامات التي تم التوصل اليها يجب الوفاء بها. والجدول الزمني الذي تم تحديده يجب احترامه؛ فعملية السلام لا يمكن أن تتوقف في منتصف الطريق".

السيد إيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود** أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المتعلقة ببند جدول الأعمال "الحالة في الأراضي العربية المحتلة". ونحن بطبيعة الحال نؤيد ما سيقوله ممثل إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف ما يلي:

"إن الحالة في الشرق الأوسط كانت قد تحسنت بشكل ملحوظ بعد أوسلو ومدريد. وكانت مشاعر العداء الضاربة الجذور والتي أثرت على كل منطقة الشرق الأوسط قد تراجعت لتحل محلها عملية سلام فعالة. وهذه العملية أدت بالفعل الى نتائج لم يكن من الممكن تصورها حتى وقت ليس ببعيد. ومع ذلك، تذكرنا الأحداث الأخيرة بأن عملية السلام لم تكن شاملة حتى الآن، وأنها ما زالت مهددة بالإرهاب.

وفي الوقت نفسه من الواضح أن الاستقرار الدائم في الأراضي الفلسطينية يتطلب دعما حقيقيا من السكان المحليين. ومن الطبيعي فقط أنهم يريدون رؤية تحسينات ملموسة فيما يتعلق بظروف معيشتهم. فالنجاحات الملموسة في هذا المجال ستؤدي الى ديناميكية متزايدة باستمرار لعملية السلام وستنجح في الثني بنجاح عن الإرهاب والتطرف الذين يستهدفان إحباط ما تم إنجازه من خلال العديد من التضحيات والجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة.

لقد ألحق الإرهاب خصوصا خسارة فادحة بإسرائيل. ففي الهجمات الإرهابية العديدة والفظيعة أودى أعداء السلام بحياة رئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين وحياة العديد - العديد جدا - من المدنيين الأبرياء. ونحن نشعر بتعاطف عميق مع شعب اسرائيل الذي يعاني من هذه الخسائر، ونتفهم المتطلبات الأمنية الاسرائيلية.

وفي الوقت نفسه، يساورنا القلق إزاء التقارير التي تشير الى صعوبات اقتصادية في الأراضي الفلسطينية. والتدابير الأمنية التي فرضتها اسرائيل تؤدي الى خسائر اقتصادية يصل حجمها الى عدة ملايين من الدورات في اليوم الواحد. وهذه الخسائر تفرض عبئا ثقيلا على السكان المدنيين الذين أيدوا مؤخرا عملية السلام بأغلبية كبيرة.

إن حكومة بلدي توافق تماما في النتائج التي توصلت اليها قمة شرم الشيخ المعقودة في ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٦، التي كانت أهدافها تتمثل في تعزيز عملية السلام، والنهوض بالأمن ومكافحة الإرهاب وأسهمت حكومة بلدي بنشاط في هذه النتائج. وفي جملة أمور أخرى، فإن المشاركين في مؤتمر القمة قرروا:

> "تأييد الاتفاقات الاسرائيلية/الفلسطينية، واستمرار العملية التفاوضية وتعزيزها سياسيا واقتصاديا، بغية تحسين الحالة الأمنية للطرفين مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الاقتصادية الماسة حاليا للفلسطينيين" (S/1996/238، الملحق).

وفي ضوء ما سبق، فإننا نرحب بقوة بالجهود التي تبذلها السلطات الفلسطينية لمكافحة الإرهاب ومنع استخدام الأراضي الواقعة تحت سيطرتها لشن هجمات إرهابية ضد اسرائيل.

ونرحب أيضا بالقرارات الاسرائيلية المتخذة في الأسابيع القليلة الماضية للتخفيف من حدة بعض الاجراءات التي فرضتها على الأراضي الفلسطينية. ونعتقد أنه ينبغي أن يتلوها المزيد من القرارات الواسعة النطاق للتخفيف من الحصار وأنه ينبغي لاسرائيل أن تعيد النظر في التدابير الأخرى التي فرضتها.

واننا ندعو جميع الأطراف المعنية للتحلي بأقصى درجات ضبط النفس وأن تتفادى أي تصعيد لأعمال العنف. وينبغي احترام جميع أحكام القانون الدولي بما في ذلك المادة ٣ من اتفاقيات جنيف.

وأن العديد من عقود المواجهة والإدانة العلنية، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، لم تؤد الى تغيير الحالة في الشرق الأوسط. وأن أعواما قليلة من المفاوضات المخلصة كان لها أثر كبير. ولذا، فإن هذا أوان دعم عملية السلام، وهذا أوان تشجيع اسرائيل والسلطات الفلسطينية على التعاون لإنهاء المصاعب الاقتصادية ونشر الازدهار والأمن المعزز لشعبيهما، وهذا هو وقت مناشدة أولئك، الذين لم يشتركوا في هذه العملية بعد، أن ينضموا في مسعى تحقيق السلام والازدهار والأمن لمنطقة الشرق برمتها.

ولقد أسهمت ألمانيا بصورة كبيرة في التنمية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية وستواصل القيام بذلك.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نتفق مع ممثل اسرائيل بأن أصل الانتكاسة الحالية للحالة في الضفة الغربية وغزة إنما يكمن في الهجمات الإجرامية التي اضطلع بها إرهابيو حماس في القدس قبل أسابيع قليلة.

وتدين المملكة المتحدة الإرهاب دون تحفظ. ولقد سلمنا دوما بحق اسرائيل في الأمن وحاجتها اليه وأيدناهما. وهذا واضح جدا، ويسلم به هذا المجلس، الذي نص قراره ٢٤٢ (١٩٦٧) على حق جميع البلدان في المنطقة في أن تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها - دون أية تهديدات أو أعمال عنف. ومن حق اسرائيل أن تحمي نفسها ضد المهاجمين المنتمين الى حماس. وأن الدفاع عن مواطني أية حكومة هو أولويتها الأولى. غير أن الأمن والاستقرار الاقتصادي في غزة والضفة الغربية وجهان لعملة واحدة.

ولقد عملت المملكة المتحدة بجد مع الآخرين في المجتمع الدولي لدعم التنمية الاقتصادية الفلسطينية. فالبطالة الخطيرة والمفاجئة والخسارة في العائدات بالنسبة للسلطة الفلسطينية قد رفعت مستويات الفقر الى درجات تبعث على الفزع وفرضنا تحديات

سياسية على السلطات عن طريق زيادة مصداقية المتطرفين.

ونحن نأسف لحقيقة عدم توفير المزيد من حرية الوصول للفلسطينيين الى الأماكن المقدسة في عيد الفصح وأيام الجمعة الى المسجد الأقصى. ونحن نؤيد حق الوصول الى الأماكن المقدسة لاتباع جميع الديانات.

وما زالت المملكة المتحدة تعتقد أن مركز القدس ينبغي تقريره وأنه ينبغي عدم القيام بأي شيء يمس بنتيجة المفاوضات القادمة.

ونحن نعتقد أن من الأهمية بمكان أيضا أن يسمح لأعضاء المجلس الفلسطيني بحضور جلسات هذا المجلس بحرية. ونعتقد أن الاستقرار يكمن في الأداء المناسب للديمقراطية الفلسطينية. ونحن نشعر بالقلق لاستمرار فرض القيود على الفلسطينيين الذين يلتمسون الرعاية الطبية.

ونرحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة اسرائيل حتى الآن لتخفيف حدة الإغلاق، ونأمل أن يكون بالإمكان زيادة هذه التدابير، وبخاصة فيما يتعلق بالسماح للعمال بالدخول الى اسرائيل وتخفيف حدة القيود على الصادرات ونقل البضائع. فالتسهيلات المتعلقة بالصادرات الفلسطينية الى الأردن ومصر ينبغي الإسراع بها وزيادتها. ويحدونا الأمل بأن يتسنى التوصل الى إيجاد الوسائل الكفيلة بذلك دون تعريض أمن اسرائيل للخطر. وينبغي تجنب التدابير التي لا تكون لها وظيفة أمنية واضحة أو التدابير في الحالات التي تكون فيها الشواغل الانسانية أهم من الاحتياجات الأمنية.

وفي المقام الأول، كما أكد جميع المتكلمين اليوم، فإن حكومة بلدي ترى أن عملية السلام يجب أن تستمر. وفي النهاية فإن السلام سيعود بفوائد كبيرة على الفلسطينيين والاسرائيليين على حد سواء. ونتوقع من كل الأطراف أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها، مثلا، بموجب الاتفاق المؤقت وخطة العمل الثلاثي. وينبغي تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بموجب الاتفاق المؤقت. وأن حق اسرائيل في الوجود يجب أن تؤكده جميع الأطراف في اتفاق السلام. بيد أن عملية إعادة الانتشار الاسرائيلية ينبغي أن تستمر أيضا كما هو محدد في الاتفاق المؤقت. ومحادثات المركز النهائي ينبغي أن تبدأ، كما كان مقررا بموجب الاتفاقات، مع نهاية أيار/مايو.

وفي هذا الوقت العصيب، ستواصل المملكة المتحدة تقديم تشجيعها ودعمها التام لحكومة اسرائيل والسلطة الفلسطينية من أجل الإبقاء على عملية السلام حية وإلحاق الهزيمة بأعدائها. ونحن مصممون على ألا تصرف هذه الأحداث انتباه أي طرف عن الجهود اللازمة لكفالة قيام سلام عادل ودائم وشامل.

السيد مارتينيز - بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أيدت هندوراس على الدوام الجهود المبذولة من أجل قيام سلام عادل ودائم، يكفل الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ولقد رأينا دوما أن الامتثال التام للاتفاقات التي تم التوصل اليها بين الشعب الفلسطيني وحكومة اسرائيل ضروري لتحقيق السلام بين العرب والاسرائيليين.

لهذا السبب ننظر بقلق له ما يبرره إلى الحالة الراهنة في الأراضي المحتلة للضفة الغربية وقطاع غزة، التي نتجت من إغلاق إسرائيل للحدود في هاتين المنطقتين.

وتدين حكومة هندوراس الأعمال الإرهابية التي ارتكبها أعضاء حماس في القدس وعسقلان في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، وضد مركز ديزنغوف في ٤ آذار/مارس ١٩٩٦، ونشعر بالحزن لهذه الأعمال.

على أننا نشعر بالقلق أيضا لأن التدابير التي اتخذت ردا على هذه الهجمات هي تدابير تضر برفاه الشعب الفلسطيني وحياته الاقتصادية.

ويعتقد وفدي أن الإغلاق الكامل لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تدبير لم يسبق له مثيل. ونتيجة له أصبح آلاف الأشخاص محصورين في مدنهم وقراهم، محرومين من الوصول إلى أماكن عملهم، ومن الغذاء والرعاية الطبية ومن الوصول إلى المدارس: وهكذا تتحول الحالة إلى أزمة حقيقية.

لا يسع المرء أن يتجاهل آثار هذا الوضع الخطير على الشعب الفلسطيني، وعلى اقتصاده وعلى

احتمالات السلام. وفي اعتقاد وفدي أن سياسة الدفاع عن أمن البلد لا يجوز أن تصبح أداة لتقويض أو تدمير رفاه أمة. وبناء على ذلك نعتقد أن التدابير التي اتخذتها إسرائيل، وهي معاقبة الشعب الفلسطيني في المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، يجب أن تتوقف.

إن الاستمرار في إغلاق حدود إسرائيل وحدود الضفة الغربية وقطاع غزة مع الأردن ومصر، ومواصلة فرض القيود على حرية حركة الأشخاص والسلع في الأراضي الفلسطينية، يعرضان عملية السلام للخطر. وكذلك، فإن التعرض لاستمرارية الأرض الفلسطينية وفرض القيود على الدخول إلى القدس تؤثران، على التوالي، في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين بشأن إنشاء ممر آمن بين غزة وأريحا، وفي الوضع الخاص لمدينة القدس بالنسبة للشعب الفلسطيني.

ولهذه التدابير أيضا أثر سلبي على الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وعلى توزيع الأغذية على هؤلاء الذين يشكلون أفقر قطاع في الاقتصاد الفلسطيني.

وبناء على ذلك، يناشد وفدي حكومة إسرائيل، من أجل عملية السلام والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين ومن أجل رفاه الشعب الفلسطيني، أن تضع حدا لهذه الحالة المحزنة المؤسفة.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت الدول التالية، المرتبطة بالاتحاد، عن نيتها بتأييد هذا البيان؛ وهي بلغاريا والجمهورية التشيكية وهنغاريا ولاتفيا ولتوانيا ومالطة وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا.

وبعد التفجيرات المروعة في إسرائيل، التي أدت إلى قتل وإصابة العديد من الضحايا الأبرياء، والتي كان هدفها تقويض عملية السلام عن طريق العنف الأعمى، يعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد تضامنه مع كافة الجهود الرامية إلى إقامة سلام دائم في المنطقة ودعمه لهذه الجهود.

إن حماية أمن إسرائيل والسكان الفلسطينيين عنصر أساسي في تنفيذ عملية السلام. ونحن إذ ندين الأعمال الإرهابية الوحشية في إسرائيل، نعترف بالحاجة إلى ضمان سلامة السكان الإسرائيليين ومنع وقوع المزيد من أعمال الإرهاب. ونحث السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على التعاون الوثيق فيما بينها لاعتقال ومعاقبة المسؤولين عن هذه الأعمال.

ويدرك الاتحاد الأوروبي المعاناة المفروضة على السكان الفلسطينيين نتيجة لقيام إسرائيل، لأسباب أمنية، بإغلاق جميع حدودها البرية والبحرية مع غزة والضفة الغربية. ونود أن نذكر بالدور الجوهري الذي تؤديه مساعدات الإعمار التي يقدمها المجتمع الدولي في بناء الدعم لعملية السلام في الكيان الفلسطيني، علما بأن ما يقرب من نصف هذه المساعدة يأتي من الاتحاد الأوروبي.

وإن إغلاق الحدود، وهو ما يجب إنهاؤه كلية في أقرب وقت، يهدد بالفعل هذا العمل الأساسي المتضافر، ويسبب معاناة ناتجة عن عدم وصول الإمدادات الغذائية إلى السكان الفلسطينيين. ولذلك ندعو إسرائيل للسماح للمساعدات الإنسانية والمواد اللازمة لبرامج التعمير الممولة دوليا بالمرور، تحت ضمانات أمنية مناسبة دون تأخير لا مسوغ له، وأن تتوقف عن فرض العقوبات الجماعية.

ويجب أن نجعل عملية السلام عملية لا رجوع فيها. ونحث جميع الأطراف على السعي إلى تنفيذها بعزم وتصميم. ونرجو الاستمرار في تنفيذ الاتفاق المبرم بين الطرفين المعنيين، بما في ذلك الجدول الزمني المتفق عليه.

السيد ولوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بولندا، كسائر من سبقني في الكلام من أعضاء مجلس الأمن، يشعر بالقلق الشديد إزاء التطورات الأخيرة وتصاعد التوتر في الأراضي العربية المحتلة. فهذه الأحداث تشكل تهديدا كبيرا لعملية السلام في الشرق الأوسط، التي ما زالت، رغم الإنجازات الكبيرة، في مرحلتها الأولية المقلقة تماما.

ولقد درس آخرون من قبل الحالة الراهنة في الأراضي العربية وحولها في ظل خلفية إقليمية ودولية أوسع، ونحن نشاطرهم آراءهم.

ونؤمن أيضا بأن عملية السلام في الشرق الأوسط هي الخيار الممكن الوحيد للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. وندعو هاتين الأمتين أن تعمدا في تصميمها الذي أبدتاه من قبل على التغلب على ما يبزغ من مشاكل وأن تواصلا العمل معا وفقا لما نص عليه إعلان المبادئ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وما تلاه من وثائق.

لقد كانت تلك خطوات تاريخية حقا، دلت على مدى بعد النظر الذي يتسم به قادة الطرفين. وكان من الواضح منذ البداية أن الأمر يتطلب قدرا كبيرا من الجهد والصبر والشجاعة لتنفيذ الاتفاقات وهي تتعرض للامتحان فعلا على أساس يومي.

وقد أثبت الإرهاب أنه قادر على هز أسس عملية السلام في الشرق الأوسط. فقد أدى إلى موت ومعاناة الأبرياء، وتسبب في اليأس وزاد من الإحساس بعدم اليقين مما يضر كثيرا بالمستقبل السلمي لهذه الأرض التي مرت في تاريخها بامتحانات قاسية. لقد أدانت حكومة بولندا الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل. ونحن نعارض معارضة شديدة أي مظهر من مظاهر هذا السلوك.

ونحن نفهم ونحترم شواغل الحكومة الإسرائيلية. فمن حقها، بل ولزاما عليها، أن توفر الأمن لشعبها. وإن الوفد البولندي، إذ يضع نصب عينيه المهمة الشاملة وهي دفع عملية السلام إلى الأمام في الشرق الأوسط، يأمل مخلصا أن تكون التدابير التي تتخذها السلطات الإسرائيلية متناسبة مع أعمال الإرهاب، التي يقوم بها في الواقع أفراد.

إن غالبية السكان الفلسطينيين الذين نعتقد أنهم يؤيدون ما اتفق عليه القادة الإسرائيليون والفلسطينيون، لا يجوز اعتبارهم مسؤولين عن الجرائم التي يرتكبها آخرون ولا تعريضهم لموجة جديدة من المشاق الإنسانية.

فكل خطوة تقرب الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني من تحقيق هدفها المشترك المعلن، وهو العيش جنبا إلى جنب في بيئة تتسم بالاستقرار والأمن والسلام، تسهم في تقليل جاذبية العنف كخيار لمن هم غير مستعدين لاستبعاده. فالحالة الاقتصادية للسكان الفلسطينيين لها الأهمية القصوى في هذا الصدد. ونحن نخشى أن تؤدي التدابير الأمنية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية إلى منع تدفق المعونة الدولية المتعهد بها للفلسطينيين، ومن ثم التسبب في مشقة إضافية للناس الذين يعيشون في المنطقة وفي تباطؤ عملية السلام.

ونحن نرحب بقرارات حكومة اسرائيل مؤخرا بتخفيف بعض القيود.

لن يكون هناك حل حقيقي دائم لهذه الحالة البالغة التعقيد دون إرادة وتصميم الطرفين على تحقيق هذا الحل. ونحن نؤمن بأنهما ملتزمان حقا بهدفهما المشترك، ونأمل أن يمتنعا عن اتخاذ أية تدابير يمكن أن تزيد التوتر في المنطقة وأن يعملا معا من أجل التغلب على كل العقبات التي تعترض سبيل السلام والاستقرار والرخاء الاقتصادي في الشرق الأوسط.

وبولندا من جانبها ستواصل العمل مع المجتمع الدولي لمساعدة شعب اسرائيل وشعب فلسطين في جهودهما لفتح فصل جديد في تاريخهما المشترك.

هذه هي الملاحظات التي أراد وفد بولندا الاسهام بها في هذه المناقشة، تكملة للبيان الذي أدلت به ممثلة إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به، ومنها بلدي.

السيد كويتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في جلسة رسمية هذا الشهر، أود أن أعرب، لكم، سيدي الرئيس، نيابة عن وفد غينيا - بيساو، عن تهانينا الصادقة بمناسبة تقلدكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/ابريل. ونحن على ثقة بأنكم، بفضل مهارتكم وكياستكم، ستضطلعون بمهمتكم الصعبة خير قيام. ومن خلالكم نود أيضا الإعراب عن شكرنا الصادق،

للسفير ليغويلا ممثل بوتسوانا على الطريقة القديرة التي أدار بها المجلس خلال الشهر الماضي.

وترى غينيا - بيساو أن الإجراءات الأخيرة المتمثلة في عمليات الإغلاق وفرض القيود على التحرك في المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية تمثل مصدرا للقلق المستمر لما لها من آثار سلبية على السكان الفلسطينيين. وهذه الإجراءات، رغم الزعم بأنها مشروعة في إطار إجراءات الأمن، ليست ملائمة في الوقت الذي تطالب فيه كل الأطراف بمضاعفة جهودها من أجل دعم ما تم إنجازه والتنفيذ الكامل لكافة الجوانب الأخرى لعملية السلام، وخاصة تلك المتعلقة بالأمن في المنطقة، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات معينة.

ونحن ندين الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا في اسرائيل والتي أودت بحياة الأبرياء. هذه الأعمال الدنيئة أدانتها جميع البلدان المحبة للسلام والحريصة على الأمن. ونحن نرحب بمؤتمر السلام الذي عقد في مصر في ظل الرئاسة المشتركة للرئيس مبارك رئيس جمهورية مصر والرئيس كلينتون رئيس الولايات المتحدة واشتراك العديدين من رؤساء الدول والحكومات وخاصة من بلدان الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن تنفذ نتائج ذلك المؤتمر على نحو يسهل من عملية السلام في المنطقة ويكافح الارهاب.

إن مجلس الأمن هو الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن ثم لا يمكنه أن يبقى مكتوف الأيدي إزاء التطورات الأخيرة في الحالة في الشرق الأوسط لأنها تؤدي إلى معاناة السكان المدنيين. بيد أننا نرى في هذه المرحلة أن أي تقدم صوب السلام في المنطقة سيتوقف أساسا على إرادة الطرفين المعنيين. وانطلاقا من ذلك، نحث الطرفين على التصدي لأعداء السلام واحترام الالتزامات والاتفاقات القائمة، ومواصلة مفاوضاتهما المباشرة وهي الطريق الوحيد من أجل إقرار السلام العادل والشامل والدائم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل غينيا - بيساو على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئنا نشهد منذ بضعة أسابيع الشعب الفلسطيني يتعرض لإجراءات غير عادية جعلت حياته بالغة الصعوبة. وكما توضح المذكرة الفلسطينية (S/1996/235، المرفق) عن الحالة فإن الإغلاق التعسفي للأراضي المحتلة يشل حياة الفلسطينيين ويسبب لهم أضرارا بالغة. ونتيجة لذلك، أضحت الطبيعة الهشة للمساعي السلمية الجارية واضحة للعيان بشكل متزايد.

ولجأت اسرائيل، كجزء من حملتها ضد العنف والإرهاب، اللذين لا نتغاضى عنهما، إلى سياسة تنطوي على نظام قاس من العقاب الجماعي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. ونتيجة لذلك، فإن حركة الأشخاص والسلع داخل الأراضي المحتلة قد حظرت كما حظرت بين الأراضي المحتلة واسرائيل والبلدان المجاورة. وبذلك توقفت جميع الأنشطة الاقتصادية تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك فإن القدس العربية قد أُغلقت في وجه جميع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي إجراء يذكرنا بالسياسات والممارسات الاسرائيلية في الماضي، أغلقت مدارس التعليم العالي والمؤسسات التعليمية الأخرى وهُدمت ديار مرتكبي العنف المزعومين، في الوقت الذي تم فيه توسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي دون هوادة. وهذه التدابير وغيرها، بما في ذلك توسيع اسرائيل لعملياتها العسكرية وسيطرتها الاستراتيجية تعتبر انتهاكا صارخا لجميع المعايير والمبادئ المقبولة دوليا، وتمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية. وهذا يسهم اسهاما مباشرا في زيادة شعور الفلسطينيين بالتهميش والإحباط.

وكل هذه الأعمال فتحت صفحة جديدة أكثر قسوة في العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية، وهي بمثابة فرض عقاب جماعي على الأمة الفلسطينية بأكملها بسبب أعمال ارتكبها أفراد. وهي تتناقض مع رؤيا المصالحة الفلسطينية الاسرائيلية وأمة فلسطينية تعيش في سلم مع جارتها اسرائيل. وهي تلقي بظلال كئيبة على عملية السلام.

ومن قبيل المفارقة أنه في الوقت الذي أحرزت فيه خطوات هامة على طريق السلام، نشهد زيادة كبيرة في القيود المفروضة على دخول الفلسطينيين

ليس فقط في الأراضي المحتلة بل أيضا إلى اسرائيل. إن حصر الفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي الجديدة وقطع الصلة بينهم وبين بقية العالم وصفة لزيادة التوتر والمواجهة. ومع ذلك تتعرض للرفض الجهود العربية المتضافرة لتوجيه الاهتمام الدولي للعواقب الوخيمة لسياسة الإغلاق. وإن التعويض الهامشي للمعاناة الهائلة لقطاع كبير من السكان لن يكون كافيا ولن يؤدي إلى تهيئة الظروف المؤاتية لبناء البنية الأساسية الاقتصادية اللازمة للسلام الدائم.

إن آثار العنف والإرهاب، على الرغم من بشاعتها، لا ينبغي أن تردعنا عن التعبير عن إدانتنا القوية والقاطعة لمعاقبة أمة بأكملها. فالسلطة الفلسطينية، التي أدانت الهجمات الإرهابية، اتخذت خطوات متسمة بالتصميم ليس فحسب من أجل إلقاء القبض على مرتكبي الجرائم بل من أجل الحفاظ على القانون والنظام. لذلك لا يمكن لاسرائيل أن تستند إلى أسباب أمنية لتبرير أعمالها القاسية.

ومن البديهي، أن الإغلاق المطول وفرض القيود تتسببا بالفعل في ضرر كبير لنسيج الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين. ويجب أن يتوقفا الآن. لذلك من الضروري أن السماح بحرية حركة الأشخاص والسلع عبر حدود ما قبل ١٩٦٧. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي حث حكومة اسرائيل على احترام أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ من حيث انطباقها على الأراضي المحتلة، وأن تمتنع عن اتخاذ إجراءات غير قانونية. ولا يقل أهمية عن ذلك التنفيذ الدقيق لأحكام الاتفاقات السارية الآن. وإن مستقبل اتفاقات السلام واستمرار دعم الشعب الفلسطيني لها سيعتمدان بالتأكيد على أعمال اسرائيل.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط تواجه اختبارا خطيرا: فإما أن تتحرك قدما بحزم على الرغم من الانتكاسات، أو أن تنتكس فتقف في مرحلة خطيرة تترتب عليها آثار غير معروفة. والسياسة التي تتوفر لها أسباب البقاء الأكبر في هذه المرحلة تتمثل في تهيئة بيئة سياسية مستقرة والمثابرة على بناء السلام. وعملية السلام التي تفضي إلى انسحاب إسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة هو الباب الوحيد المفتوح أمام التعايش وكفالة المستقبل لجميع البلدان في المنطقة. وإطالة تأخير تحقيق مكاسب ملموسة قد تضعف الثقة المتبادلة التي تم التوصل إليها بجهد في الأيام الأخيرة. ولا نزال نأمل في أن يثبت أن عملية السلام صامدة ويتعذر عكس مسارها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **أدلي الآن ببيان بوصفي ممثل شيلي.**

إن عملية السلام التاريخية التي بدأتها دولة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية هامة جدا بالنسبة إلينا ولا نسمح بتهديدها. ونحن نعلم أنها عملية معقدة ودقيقة تتطلب منا جميعا إرادة حديدية تقضي بعدم السماح لها بالخروج عن مسار الالتزامات التي تم التوصل إليها. لهذا السبب نؤيد جميع الملتزمين بالسلام، أي الأغلبية الواسعة. ولكن يتضح للأسف أن ليس كل شخص في المنطقة يسعى إلى السلام. والأعمال الإرهابية ترمي إلى منع عملية السلام هذه من المضي قدما، وإلى العودة بالحالة إلى الأيام المريرة، أيام الحرب والتعصب.

وتدين شيلي الإرهاب بوصفه وسيلة للعمل السياسي وفي جميع الظروف. ومن السيء أن نلاحظ كيف استعملت هذه الوسيلة في شباط/فبراير عندما أدت تفجيرات الانتحاريين إلى الموت والتدمير، وأدت إلى إجراء المناقشة اليوم. ومرتكبو هذه الهجمات وغيرها التي تركت أثرها على إسرائيل وكذلك فلسطين يجب أن تدينها جميع الدول.

ونحن نتفهم إذن القلق الذي يساور حكومة إسرائيل إزاء أمن شعبها. وحكومة شيلي أدانت هذه الهجمات بأقوى العبارات. وفي الوقت نفسه، مع ذلك، فإن اختيار التدابير التي يتعين اعتمادها للدفاع عن أمن إسرائيل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أثرها السلبي الواسع النطاق على الحياة اليومية للناس الذين يعيشون في الأراضي الواقعة تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية.

ويجب أن يساور المجتمع الدولي القلق إزاء الأفراد في جميع أنحاء المنطقة. ويتمثل الأمر في نهاية المطاف في تهيئة الظروف التي يصبح فيها أمن الإنسان، وليس أمن الدول فقط، حقيقة بالنسبة لجميع سكان المنطقة أينما كانوا. وأمن الإنسان يتأثر تأثرا كبيرا في الأراضي الفلسطينية بفعل الانقطاع الكبير

في إمكانية الوصول إلى فرص العمل وحرية الحركة والواردات، والصادرات والعلاقات الطبيعية مع إسرائيل وبقية أنحاء العالم.

إن المعلومات التي تلقاها مجلس الأمن من الأمانة العامة تشير إلى الآثار الخطيرة المترتبة على إغلاق الحدود مع الأراضي الفلسطينية.

وتواجهنا إذن حالة إنسانية وسياسية لا نستطيع أن نتجاهلها ويجب حلها في أسرع وقت ممكن، الأمر الذي يجعل من الأمن واقعا لنا جميعا. وفي هذا السياق، نعتبر أنه من الضروري التعجيل بالمبادرات الأولية التي تتخذها إسرائيل للتخفيف من حدة الحالة التي يعيشها السكان الفلسطينيون. وليس من الممكن تنفيذ التدابير الأمنية التي في الحقيقة تشكل عقابا جماعيا للناس الأبرياء. ويبدو لنا أن الحدود يجب إعادة فتحها الآن بطريقة تتماشى مع الحالة، وأن يعاد النظر في التدابير الأخرى.

ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي الآن لأية مجموعة باستعمال العنف والإرهاب كوسيلة لفرض آرائها.

ونعرب عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني في معاناته، ومع أسر ضحايا الهجمات في إسرائيل.

ونناشد جميع الأطراف في تلك المنطقة العزيزة جدا علينا جميعا. ويجب على الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء أن يفعلوا كل ما هو ضروري للتغلب على الصعوبات التي يواجهونها الآن، وتلك الصعوبات التي سيواجهونها في المستقبل كجزء من عملية السلام الصعبة هذه التي يتابعها العالم بأسره بإعجاب وأمل.

استأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي ممثل الإمارات العربية المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): يشرفني باسم دولة الإمارات العربية المتحدة وبصفتي رئيسا للمجموعة العربية لهذا الشهر أن أتقدم إليكم بالتهنئة على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن. ولا شك أن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية ستساهمان في الوصول إلى نتائج إيجابية، ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لسلفكم سعادة المندوب الدائم لبوتسوانا على الطريقة الفعالة والقديرة التي أدار بها مداولات المجلس في الشهر المنصرم.

إن انعقاد مجلس الأمن اليوم بناء على طلب المجموعة العربية التي أكدت دائما دعمها لعملية السلام وفقا لقرارات الشرعية الدولية ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) لبحث الوضع السائد في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف، يعتبر تأكيدا واعترافا دوليا واضحا بخطورة الأوضاع الإنسانية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها الشعب الفلسطيني من جراء استمرار الحكومة الإسرائيلية في ممارسة الاضطهاد والتشريد والاحتلال والتجويع ومصادرة الأراضي، متجاهلة أبعاد وخطورة هذه السياسة والتزامات إسرائيل الدولية وسلسلة اتفاقات السلام التي أبرمتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية على مدار الثلاث سنوات الماضية، وهو الأمر الذي يزيد من شكوكنا والمجتمع الدولي في النوايا الإسرائيلية المعلنة تجاه عملية السلام برمتها، ويتناقض مع التوجه العالمي الجديد القاضي بإنهاء الاحتلال والحروب وحل المنازعات بالطرق السلمية استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

لقد فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ أواخر شباط/فبراير الماضي طوقا محكما من الحصار والإغلاق على مناطق ومدن الضفة الغربية وقطاع غزة التي اعتبرت وحدة إقليمية متكاملة بموجب اتفاق إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ مما شل حركة السكان العرب الفلسطينيين من مدنهم ومناطق عملهم وإليها بما في ذلك مدينة القدس الشريف، وخلق حالات متفاقمة من الجوع والفقر والبطالة والمرض واليأس، وتتعارض في جوهرها مع أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي.

ويزيد من خيبة أملنا أن نجد الحكومة الاسرائيلية في الآونة الأخيرة تعيد احتلالها العسكري لبعض المناطق التي انسحبت منها سابقا، وعدم احترامها لالتزامها بالانسحاب من مدينة الخليل العربية. هذا بالإضافة الى تجميدها لمساري المفاوضات السوري

واللبناني ومحاولاتها، بل وتعمدها، تعطيل مواصلة المرحلة النهائية من المفاوضات على المسار الفلسطيني ناكثة بتعهداتها التي قطعتها على نفسها في مسيرة السلام والاتفاقات المتعاقبة.

إن مجمل هذه الممارسات الاسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتداءاتها الأخيرة على أرض لبنان الشقيق وقصف المدن والقرى، بما في ذلك العاصمة بيروت، وتعريض السكان المدنيين للخطر، يمثل انتهاكا واضحا لكافة العهود والمواثيق والأعراف الدولية، ويساهم في خلق حالة من عدم الاستقرار والأمن والثقة، تهدد بآثارها الخطيرة عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها.

إن الأمر بصورته الحالية يتطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والتدخل الفوري للضغط على الحكومة الاسرائيلية لإلزامها بالامتثال لقرارات الشرعية الدولية واحترامها، والتنفيذ الكامل لتعهداتها فيما يتعلق بعملية السلام التي باتت تشكل حاجة ملحة ومطلبا أساسيا ليس لدول وشعوب المنطقة فحسب وإنما لدول العالم قاطبة.

إن سلوك اسرائيل المتمثل في اتخاذها تدابير وإجراءات العقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني يهدد مواصلة عملية السلام، ولا يساهم في خلق مناخ يؤدي الى السلم والتعايش بين دول المنطقة، بل وينذر بالعودة مرة أخرى الى أجواء الصراعات والحروب، التي كان آخرها ما تقوم به اسرائيل حاليا من اعتداءات سافرة مرفوضة على الأراضي اللبنانية، ويؤكد من جديد على أهمية العودة الى أسلوب المفاوضات تلافيا لما أسفرت عنه هذه الأحداث من استنزاف للموارد البشرية والمالية الضخمة التي كان من الممكن استغلالها والاستفادة منها لتحقيق التنمية الاقتصادية والشاملة في المنطقة.

ومن هذا المنطلق فإنه يجب على اسرائيل أن تتعاطى مع الواقع الاقليمي والدولي الجديد، والداعي الى انسحاب قواتها من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس الشريف والجولان السوري والجنوب اللبناني، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، لما يمثله هذا الإجراء من دعم حقيقي لبناء الثقة بين دول المنطقة تحقيقا لتطلعات شعوبها الى السلام العادل والدائم والشامل.

إن مسألة الأمن التي تشكل شاغلا حقيقيا لكافة دول المنطقة بأسرها وليس لاسرائيل وحدها، باتت لا تهددها مظاهر العنف والتوترات فحسب وإنما أيضا تراكم ترسانات أسلحة الدمار الشامل، وخصوصا النووي منه، نظرا لخطورتها وما يترتب عليها من أضرار ومحاذير بيئية وصحية. إن بقاء اسرائيل خارج الإطار الدولي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ورفضها حتى الآن إخضاع منشآتها النووية لقواعد التفتيش والرقابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يجسد تحديا متواصلا للسلم والأمن الإقليمي والدولي، وينال من مصداقية وعالمية معاهدة عدم الانتشار. ويستدعي هذا من المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، مطالبة الحكومة الاسرائيلية بضرورة الانضمام الى المعاهدة وبما ينسجم مع عملية السلام. وفي السياق ذاته نؤكد من جديد مطالبتنا ودعوتنا المجددة باعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك النووي.

أمام هذه التحديات الخطيرة التي تواجه عملية السلام فإننا ندعو مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات عملية فعالة تكفل تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ووقف سياسة العدوان والاستيطان وتهويد مدينة القدس الشريف، وضرورة المحافظة على تراثها الحضاري والديني والثقافي والعمراني وعدم إجراء أي تغيير ديموغرافي فيها، وكذلك وقف الحصار المستمر حتى الآن على المدن والقرى الفلسطينية. وفي نفس الوقت ندعو مجلس الأمن الى اتخاذ قرار يدعو بموجبه اسرائيل للكف عن هذه الممارسات، والعمل على عودتها للمفاوضات السلمية على جميع المسارات، استنادا الى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ولا سيما بدء مفاوضات المرحلة النهائية للمسار الفلسطيني حتى يتم الاتفاق على مسائل القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

ولا يفوتني في نهاية كلمتي توجيه النداء الى دول المجتمع الدولي وبالخصوص الدول المانحة، لتنفيذ تعهداتها وتقديم الدعم الاقتصادي والمساعدات الانسانية للشعب الفلسطيني من أجل تحسين أوضاعه المعيشية وتطوير الهياكل الإنمائية الشاملة تحقيقا لتطلعاته في العيش الكريم أسوة بشعوب العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل الإمارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الكويت. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الحسن (الكويت): سيدي الرئيس، يسر وفد الكويت أن يراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر. فسجلكم حافل بإنجازات تجعلنا نطمئن الى أن أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر ستحقق نتائجها. كما لا يفوتني أن أهنئ سلفكم سعادة الصديق ليغويلا، المندوب الدائم لجمهورية بوتسوانا، على رئاسته المتميزة للمجلس في الشهر الماضي.

يجتمع مجلسكم الموقر اليوم لمناقشة الوضع المتأزم في الأراضي الفلسطينية نتيجة للتدابير والممارسات التعسفية واللاإنسانية التي تنفذها وتقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في مناطق الاحتلال. فبالإضافة الى استمرار الحكومة الاسرائيلية في سياسة مصادرة الأراضي، وتوسعة المستوطنات، ونسف المنازل، هناك مزيد من التدابير والممارسات التعسفية التي اتخذتها مؤخرا وتتمثل في جملة أمور وهي:

فرض القيود على حرية الحركة داخل الأراضي الفلسطينية، وتطويق المناطق بما في ذلك منع الحركة بين المدن والقرى الفلسطينية.

قطع تواصل الأراضي الفلسطينية الذي كان من آثاره السلبية حظر دخول الفلسطينيين الى القدس الشريف.

إغلاق الحدود الاسرائيلية أمام الفلسطينيين والسلع الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة ومنع دخول السلع الاسرائيلية الى الأراضي الفلسطينية أو بعض أنحائها، الأمر الذي تسبب في إحداث أضرار كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني، وأصبح ذلك مصدر عناء لقطاع كبير من سكان هذه الأراضي.

إن هذه التدابير تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وخرقا واضحا لكافة العهود والمواثيق والأعراف الدولية، كما أنها تمثل نقضا وتراجعا واضحا من قبل اسرائيل للاتفاقات الموقعة بين اسرائيل والفلسطينيين في أوسلو وفي القاهرة ضمن إطار عملية السلام التي بدأت مسيرتها في مدريد عام ١٩٩١. إن مواصلة السلطات الاسرائيلية واستمرارها في هذه السياسات من شأنها أن تقوض عملية السلام برمتها ومن ثم إشاعة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

والكويت وانطلاقا من تضامنها مع الشعب الفلسطيني وحرصها على استمرار ونجاح العملية السلمية في الشرق الأوسط، لتعرب عن القلق الشديد لهذه الممارسات اللاانسانية من قبل السلطات الاسرائيلية وتدعو مجلس الأمن للطلب من اسرائيل التوقف الفوري عن سياسات العقاب الجماعي التي تتخذها تحت ذرائع أمنية غير مبررة وأن ترفع الحصار المفروض على مناطق الحكم الذاتي وأن تلتزم بتنفيذ الاتفاقات الدولية الموقعة مع السلطة الفلسطينية والاستمرار في التفاوض للتوصل لاتفاق نهائي يمنح بموجبه الشعب الفلسطيني كامل حقوقه في إنهاء الاحتلال وممارسة حقه المشروع وفي مقدمته حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

لقد رحبت الكويت بالاتفاق الذي وقع بين الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية لتوسيع الحكم الذاتي باعتبار أن هذا الاتفاق هو خطوة هامة على الطريق الصحيح نحو التنفيذ الكامل لجميع بنود اتفاق أوسلو.

كما تؤكد الكويت بأن السلام لن يكون شاملا ودائما ما لم يتم على جميع المسارات. ولهذا تدعو الى ضرورة إحراز التقدم على المسارين السوري واللبناني.

كما نطالب بالانسحاب الاسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة وإعادتها الى سيادة الحكومة اللبنانية.

إن مشاركة الكويت في مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في الشهر الماضي في جمهورية مصر العربية جاءت تأكيدا لإيمانها وقناعتها بضرورة دفع عملية السلام وإعطائها مزيدا من الزخم من أجل خلق ظروف مؤاتية لتذليل العقبات التي تعترض سبيل التوصل الى السلام المنشود وإيجاد صيغة عمل موحدة لمكافحة أعمال الإرهاب ومن أية جهة كانت واستئصاله من جذوره من المنطقة. إن الخطوة الضرورية الآن هي أن تستأنف عملية السلام في كل مساراتها للتوصل الى صيغة تحقق شمولية السلام وعدالته.

لا يسعنـــي في ختام كلمتي إلا أن أناشد جميع الأطراف المعنية بمواصلة دعم المسيرة السلمية ودفعها الى الأمام بدلا من اتخاذ خطوات وإجراءات تفقدنا الحلم الذي عشنا في السنوات الأخيرة نتمنى تحقيقه وهو حلم السلام في منطقة الشرق الأوسط لذلك نناشد المجموعة الدولية بمواصلة تقديم الدعم الذي يحتاجه الشعب الفلسطيني في بناء مقومات البنية الاقتصادية التي تحتاج الى التشجيع والدعم المادي المتواصل من قبل الدول المانحة حيث كانت الكويت من الدول السباقة في تقديم هذه المساعدة الى الشعب الفلسطيني من خلال المنظمات والهيئات الدولية ترجمة لترحيبها بالاتفاقيات التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الحكومة الاسرائيلية في إطار العملية السلمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل لبنان. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سمير مبارك (لبنان): يسرني أن أعبر لكم عن سعادة وفدنا لرؤيتكم في منصب رئاسة المجلس لهـــذا الشهـــر. إن لنا من معرفتنا بحكمتكم وسعة اطلاعكـــم والتزام بلدكم الصديق بقضايا السلام كل الثقة بأن أعمال المجلس ستدار بأقصى قدر من الفعالية.

يعـود مجلسكم الموقر للاجتماع مرة أخرى للنظر في حالة اعتقد بعض المجتمع الدولي أنها في طريقها الى التسوية. وصفق قسم من الرأي العام لما شاهده على شاشات التلفزيون من مشاهد الاحتفالات التي رافقت توقيع بعض الاتفاقيات الأولية بين عدد من أطراف النزاع. وقد كنا دائما من الذين يتمنون بصدق أن نصل الى يوم نحتفل فيه جميعا بالسلام الدائم والعادل والشامل ونقف معا لنصفق للمستقبل الذي نريده مشرقا لأطفالنا جميعا لكننا وللأسف حذرنا من أي إجراء منقوص لن يمنى بالفشل فحسب بل قد يكون لفشله انعكاسات أكثر خطورة على مستقبل السلام لأنه سيصيب الرأي العام بالإحباط ويكرس لغة اليأس التي تنقلب عادة الى أعمال عنف ومآس للسكان المدنيين. ومن هـــذا المنطلـق فقد دعونا الى ضرورة الاستمرار بمساعي السلام على الأسس والمبادئ التي اتفقنا عليها جميعا في مدريد. واعتبرنا بأن مـن الضروري أن ينعتق التفكير الاسرائيلي من أحلام اسرائيـل الكبرى وفكرة الأمن قبل السلام مؤكدين بأن السـلام هو الذي يكرس الأمن لا العكس. وقلنا إن السـلام الحقيقي هو السلام الذي يأخذ بالحقوق المشروعـــة المبنية على قرارات الشرعية الدولية لكل شعـــوب المنطقة بما في ذلك الشعب الفلسطيني الذي عانـــى سنوات طويلة من الاحتلال والقمـــع والتشـــرد وتاق الى وطن يحتضنه ويمنحه هويـــة تضمــه الى عضوية المجتمع الدولي ويمكنه من ممارسة حقوقـــه الإنسانية الطبيعية والتفاعل الحضاري مع الآخرين.

وها نحن اليوم نشهد ثمار الإجراءات المنقوصة فاليأس ولد العنف والعنف يجذب العنف ونحن مرة أخرى في دائرة العنف. وقد امتد العنف من أراضي فلسطين المحتلة الى جنوب لبنان وبقاعه الغربي بل الى ضواحي بيروت وازداد عدد الضحايا بين المدنيين وبدلا من أن نهرع الى لقاء يحيي لقاء مدريد ويعيدنا الى طريق السلام الحقيقية فإننا نشهد عودة طبول الحرب لتـــدق مـن جديد وها هي الآلة العسكرية الاسرائيلية تقصف بحرا وبرا وجوا ملحقة الدمار الشامل بعشرات القرى والبلدات اللبنانية ومنزلة عشرات الضحايا بين المدنيين الأبرياء ومشردة الألوف من النساء والأطفال.

وها هم الفلسطينيون يشتكون من سياسة الحصار الاسرائيلي والطوق الأمني الذي فرضته الحكومة الاسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة وإعادة احتلالها للمناطق التي كانت القوات الاسرائيلية انسحبت منها سابقا. وهم اعتبروا أن ذلك الطوق

والإغلاق بمثابة إعلان حالة حرب على الشعب الفلسطيني.

وقد اختار رئيس الوزراء الاسرائيلي، حامل جائزة نوبل للسلام، أن يخلع قبعة السلام وأن يضع قفازي الملاكمة وأعلن صراحة بأنه لن يقبل أن يكون السلام على حساب الأمن في بلاده وهو أراد بذلك أن يوجه رسالة الى الناخب الاسرائيلي بغية اقناعه بأن السلام لن يكون إلا وفقا لما تمليه إرادته، فإذا قبل الآخرون فأهلا، وإذا رفضوا فالآلة العسكرية هي البديل.

إننا نتساءل هل يفيد هذا المنطق عملية السلام؟

منذ بضعة أسابيع والقوات الاسرائيلية تقوم بممارسة العقوبات الجماعية ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وشملت تلك العقوبات بالإضافة الى الحصار الشامل للأراضي، تدمير البيوت السكنية بعد اخلائها عنوة من أهلها. وتحتج اسرائيل بأن هذه البيوت عائدة لعائلات الذين قاموا بالعمليات الانتحارية في اسرائيل أو الذين يتعاطفون معهم. إن هذا النوع من العقوبات يخالف كل الشرائع والمفاهيم الحضارية الحديثة، ونحن نتساءل عن القانون والمنطق والاعتبارات الأخلاقية التي يمكن أن يبرر مثل هذه العقوبات. إننا نعتقد أن لا مكان في العالم الآن عدا اسرائيل يمكن فيه ممارسة هذا النوع من العقوبات.

واتبعت اسرائيل كذلك سياسة ضم الأراضي وتوسيع للمستوطنات وإعاقة للنشاط الاقتصادي والإنساني للسكان. وقد سمعنا جميعا عن الأطفال والمدنيين الأبرياء الذين ماتوا نتيجة فقدان الأدوية والإسعافات المناسبة. كما شاهدنا صورا تلفزيونية، وإن مختصرة وظرفية، عن الحالة المزرية للسكان. وهذا الواقع يكمله الآن حال مئات الألوف من المواطنين اللبنانين الأبرياء الذين يتعرضون للقصف المستمر والتهجير القسري. فباحصائيات الأمس فإن أكثر من ٣٠٠ ألف مواطن اضطر بفعل التهديد والتحذير وعمليات القصف الاسرائيلية الى النزوح من بيوتهم وقراهم حتى أصبحت معظم قرى الجنوب والبقاع الغربي فارغة. ووجهت اسرائيل تهديداتها الى السكان المدنيين في مدينة صور الساحلية حيث يقطن ما يزيد أيضا عن ٣٠٠ ألف مواطن وثمة مخاوف جدية من نزوح جماعي آخر. وما زالت اسرائيل تمارس كذلك حصارا بحريا شاملا للشواطئ اللبنانية وتقصف بصورة متواصلة الطرق الساحلية مستهدفة في غالب الأحيان سيارات المدنيين وسيارات الإسعاف. وقد شاهدنا مؤخرا قصف سيارة الإسعاف حيث سقط ٤ أطفال معا. ترى لو كانوا هؤلاء الأطفال اسرائيليين ماذا سيكون رد فعل العالم، وخاصة بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. كما شاهدنا قصف الطيران الحربي الاسرائيلي للبيوت السكنية وقد أدت إحدى الغارات الى تدمير منزل سكني على رؤوس ساكنيه فقتلت عائلة بكاملها. ولم يوفر القصف المرافق الحيوية فأصاب محطات توليد الكهرباء رغبة في منع الكهرباء والماء عن المستشفيات والبيوت ومحاصرة السكان بالعطش والظلام.

لقد أدت العمليات الاسرائيلية في لبنان حتى الآن الى أكثر من ٥٠ قتيلا وعشرات الجرحى في صفوف المدنيين. ودمرت مئات الوحدات السكنية والمستشفيات ودور العبادة. وهذه العمليات مضافة الى العمليات المستمرة لاسرائيل ضد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة تهدد الأمن والسلم الدوليين وتهدد كل ركائز السلام ومصيرها زيادة الحقد والكراهية عند شعوب المنطقة، وارتفاع وتيرة العنف. هذه السياسة التي استمرت عشرات السنوات لم ولن تؤدي الى نتيجة، بل ستزيد الأحزان عند الجميع.

إن هذه السياسة تمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وللقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وهي تشكل تحديا سافرا للمجتمع الحضاري وتؤكد على استمرار اسرائيل بالازدراء بالأمم المتحدة ونظام حفظ الأمن الجماعي. كما تؤكد أن حكام تل أبيب لا يعيرون اهتماما لهذا المجلس ويعملون وكأنهم فوق القانون.

كان لا بد لي من الإشارة الى الوضع في لبنان في هذا البيان لأننا رأينا نهجا اسرائيليا واحدا بما يتصل بما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما يجري في لبنان. سوى أني احتفظ بالتفاصيل المتعلقة بالموقف بما يجري في لبنان الى الجلسة التي سيتم فيها بحث الشكوى اللبنانية التي تقدمنا بها بهذا الصدد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل لبنان على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد بيرن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، سيدي، بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل، وإنه يسعدني أن أراكم تترأسون هذا الاجتماع الهام. واسمحوا لي أيضا بأن أهنئ الممثل الدائم لبوتسوانا، السفير ليغويلا، على الطريقة الممتازة التي أدى بها واجباته في الشهر الماضي.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط في حالة هشة وحرجة. فالسلطات الاسرائيلية والفلسطينية تركز جهودها على مكافحة الإرهاب. وقد تحققت حتى الآن انجازات هامة في هذا الصدد.

بيد أنه، في أثناء ذلك، يعاني السكان الفلسطينيون في قطاع غزة والضفة الغربية صعوبات اقتصادية شديدة. فاستمرار عملية السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين يعتمد الآن، أكثر من أي وقت مضى، على الدعم الدولي الصريح. ويجب علينا أن نثبت للشعبين الاسرائيلي والفلسطيني، بالعمل وبالقول، أن نؤيدهما كل التأييد وأننا وراء عملية السلام بينهما. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة على مسارين اثنين، متساويين في الأهمية ويدعم أحدهما الآخر فيما نحن جميعا في سبيل تحقيقه.

أولا، يجب أن ننسق جهودنا لمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وفي العالم أجمع. وإن اجتماع قمة صانعي السلام في شرم الشيخ في أوائل هذا الشهر فضلا عن الاجتماع الوزاري القادم في لكسمبرغ يشكلان الإطار للتنسيق والتعاون الدوليين لمكافحة الإرهاب. ولا ينبغي السماح للإرهاب بأن يوقف عملية السلام. وينبغي أن نضمن أن تنفذ الرسالة الواضحة الموجهة من قمة صانعي السلام تنفيذا كاملا وأن تعزز بالطريقة العملية لتنفيذها.

وثانيا، من الحيوي الآن أن يساعد مجتمع المانحين على تخفيف آثار إغلاق الحدود على الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين. ولقد دعت النرويج، بصفتها رئيسة لجنة الاتصال المخصصة التي تستهدف تنسيق المعونة المقدمة لقطاع غزة والضفة الغربية، الى عقد اجتماع طارئ لتلك اللجنة في بروكسل في ١٢ نيسان/أبريل. وقد خصص هذا الاجتماع بالكامل للمسائل المتصلة بتقديم المساعدة الاقتصادية للفلسطينيين. وعلى أساس التقارير المقدمة لهذا الاجتماع، ينبغي إبراز الأفكار التالية.

هناك حاجة ماسة الى تقديم دعم مالي إضافي لتغطية العجز الشديد في الميزانية. ونطلب من المانحين سداد المبالغ التي تعهدوا بها الى صندوق هولست دونما إبطاء.

ونطلب من المانحين أيضا تمويل مشاريع جديدة صغيرة متفرقة يمكن أن توفر وظائف مباشرة وتوجيه ما لم يخصص من الموارد الى هذه المشاريع في أقرب وقت ممكن.

وينبغي الوفاء بالتعهدات التي قدمت في مؤتمر باريس المعقود في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بأسرع ما يمكن. وينبغي تنفيذ المشاريع الجارية بالفعل تنفيذا معجلا.

لقد أجريت بعض التحسينات في نقل السلع الى المناطق الفلسطينية وخارجها. ويتزايد ببطء عدد الفلسطينيين المسموح لهم بدخول اسرائيل للعمل. ونأمل أن تستمر هذه التطورات، نظرا لأنها ذات أهمية قصوى من أجل إحداث تحسن ملموس في الاقتصاد الفلسطيني.

لم يكن أحد يتصور في عام ١٩٩٣ أن عملية السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين ستكون عملية سهلة. ولهذا يجب ألا يغيب عن البال ما حققته عملية السلام حتى الآن؛ ونتطلع أيضا الى ما بعد الأزمة الحالية من أجل حماية عملية السلام والمضي بها قدما الى الأمام.

ونظرا لأنني لا أعتزم الكلام مرة أخرى اليوم، اسمحوا لي بكلمة نهائية موجزة.

تشعر النرويج بالقلق البالغ إزاء التصعيد الحالي في لبنان الذي أدى الى خسائر بين المدنيين وتدفقات من الهجرة الواسعة بعيدا عن منطقة القتال. ونحث الأطراف على وقف تصاعد العنف والتوصل الى وقف

فوري لإطلاق النار، من أجل تجنب المزيد من الضرر للمدنيين والتمكين من استئناف مفاوضات السلام في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل النرويج على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

لا يزال هناك عدد من المتكلمين باقيا. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم تعليق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.